# ما شاء الله و لا قوة الا بالله

بتصحیح و اهتمام ... مطابق فرمایش ... الحاج المولوی ... حسین ... 

## العطية الالهية
## مع الحواشي

با هتمام ... عبد الرحمن ... حاجی محمد روشن خان ... محمد مصطفی خان ...

در مطبع نامی نظامی واقع کانپور مطبوع گردید

## الخطبة في الحمد والنعت والمنقبة

قوله الحمد لله اللام للاستغراق او للجنس مع الاختصاص لا ينافيها
لانه المحمود في حد كل محمود لان المحامد احاطته كلها على صفات الكمال
وهي راجعة اليه تعالى لانه كان الا الذات وما سواه يشكل مستنده
ما ايراده فيه باسم الذات دون الصفات لدلالته على ما ذكر ويحتمل العهد ايضا
فالحمد من شعب الشكر بخصوصيته باللسان عموم الشكر له ولا ركان بغيرها
ورأس الشكر وعموده لانه باللسان يعفار الشكر لانه قد يكون بالجنان مولوي محمد سبحان
قوله الحمد لله انما اختار الحمد دون الشكر مع ان الشكر اللغوي هو الحمد الاصطلاحي
كما تقرر في موقعه لان في ايثاره ادل على اشتاده دون العكس موافقة بنظم الآية ومطابقة بلفظ
الحمد رب اما الاول فلانها دوت بلفظ الحمد حيث قال هو تعالى شأنه في ابتداء الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الحكمة البالغة والحجة الساطعة العظيم شانه
العميم احسانه الولي للخير والتوفيق المفيض للتصرف والتصديق
الاحسان ضد الاساءة ۱۲ — في الصراح التوفيق بهست دادن كسى را بكاري ۱۲
والصلوة والسلام على من كان صوادق النفس بقادة
اي الدعاء من العباد والرحمة من ربهم والاستغفار من الملائكة — اضافة الصفة الى الموصوف
بطبائعها متوجهة الى حضرة الاقدس وحقائق التصورات
اي الاطهر الاولياء ۱۲
بانفسها مائلة الى جنابه القدس فروعه المعلى محكما
اي بدواتها ۱۲
المعقولات تصوراتها وتصديقاتها ونفسه العليا منه
العقليات نظرياتها وفطرياتها وعلى آله الابرار واصحابه

هذه رسالة مشتملة على تحقيق معنى التصور والتصديق وتعريفهما
حررتها لبعض الاصحاب متوكلا على ملهم الصدق والصواب

الأخيار عظماء مدارس القدس ورؤساء مجالس الانس
هداة مراسم العلم واليقين حماة معالم الملة والدين
اما بعد فيقول العبد المستعين بعناية الله القوي محمد زاهد
بن محمد اسلم الهروي صانهما الله عن شر كل غبي وغوي لما كان
بحث التصور والتصديق من نفائس المطالب العلمية
ولطائف المآرب اليقينية وكانت الرسالة التي الفها
الحبر العلامة والنحرير الفهامة المؤيد بتأييد السماوي
قطب الملة والدين الرازي في هذا المبحث الشريف وافية بالمطالب
مبنية مشتملة على امهاته ومحتوية على مهماته
فاردت شرح اسرارها وخفياتها وكشف استارها
وخبياتها قاصدا لاتباع المذهب الصحيح وان خالف المشهور
واخذا بالحق الصريح وان لم يساعده الجمهور
فها انا اشرع في المقصود مستفيضا من ولي الخير والجود

اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة الى التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور

قوله اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة الخ اقول

كان المراد بالعلم المتجدد علم يتحقق كل فرد منه بعد

تحقق الموصوف وهو ليس الا العلم الحصولي والعلم

اي العالم ١٢

الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصور

العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده

ليس كذلك وفيه اشارة الى ان المدرك في العلم الحضوري

اي في قول المص الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور ١٢

العلم الحضوري الذي هو مقسم التصور والتصديق

لا يجوز تفسير العلم المتجدد بالعلم الحادث لان العلم الحادث

اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرتين من غير ضرورة

مع ان قوله الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور وقع

هذا دليل لفظي على عدم صحة ارادة الحادث من المتجدد ١٢

صفة لقوله العلم المتجدد وقد تقرر في موضعه

اي في علم المعاني

ان توصيف المعارف للتوضيح واوصافها مساوية لها

كما ان توصيف النكرات للتخصيص واوصافها اخص منها

الحواشي

المتعلقة بالحمد لله

فصل

قوله علمه أي قسم أولى فلا يرد أن العلم المتعلق بالصورة العلمية

فلا يكون كاشفا عن التقسيم ... وذلك ظاهر

قوله علم تحقيق أو ... العبارة ... المتجدد

قد يكون حاضراً كالمبصر فالابصار مثلاً علم حصولي لا حضوري

كما ذهب اليه صاحب الاشراق ويمكن ان يقال في هذا المقام العلم

الذي هو مورد القسمة في فواتح كتب المنطق ينبغي ان يكون له دخل

في الاكتسابات التصورية والتصديقية واختصاص بها وما

هو الا العلم الحصولي اعلم ان العلم الحصولي يطلق على معنيين

الصورة الحاصلة وحصول الصورة قال العلامة الشيرازي

في درة التاج ان كلا منهما ينقسم الى التصور والتصديق

---

لا يكفي ان حضور المبصر ونحوه من المحسوسات بالنسبة الى الحاسة

التي بها يدرك لا بالنسبة الى المدرك فالمراد بالحضور في قوله

لا يكفي فيه مجرد الحضور مطلق الحضور سواء كان بالنسبة الى الحس

او بالنسبة الى المدرك فلا يلزم من تعميم الحضور ههنا انقسام الغائب

في قوله بعد ذلك واما العلم المتعلق بالاشياء الغائبة عنا كالا[illegible]

المعنى الاول علم بالمعنى المصدري الذي هو بمعنى ما به الانكشاف فاطلاق

الحصولي على هذين المعنيين كاطلاق العلم المطلق على المعنى المصدري وما به الانكشاف

الدليل على ان المقسم هو العلم الحصولي

الحواشي

المتعلقة بالصغرى الشمسية

قوله في الاكتسابات التصورية

يجري ان المعنى ان الامر

ارتضا علیخان رحمه الله المنان

بالاول الاول بنیة و بکون الثانی

بالمعنی الکذائی اعنی تحققا

ذهنیة هو حصول الصورة الثانی

تحققا ذهنیة هو الصورة

الحاصلة ذهنیة ملحقة بعقد

کلا ذهنیة الحقیقة

قوله والاولی لازم من تعمیم الحضور

الظاهر ان المراد من تعمیم الحضور

یعم ما اذا کان المعلوم بالحضور مطلقا

العینیة سواء کانت عین المدرک

او عین المدرک کما فی صورة المقابلة

وحصر عند المدرک فلیلزم ان یکون

علمه بحصول صورته

الحضور کما فی الادراک

المتعلقة بالصفحة

الحضور والتصدیق المطلق

عند المدرک لکن بحصوله

و هو الحضور عند المدرک

الجمهور على ان مورد القسمة هو المعنى الاول ومن الافاضل من ذهب

الى انه هو المعنى الثاني اقول على هذا التقدير يلزم ان يكون بين التصور

والتصديق تباين كلي وهو خلاف التحقيق كما سيأتي ان شاء الله تعالى

ثم حصول الصورة ليس الا الوجود الظلي والاتحاد [illegible]

وافراده [illegible]

مورد القسمة العلم الحادث فلا يخفى ان تخصيص المورد بالعلم

[illegible] على هذا التقدير ايضا لازم

ثم لا يخفى عليك ان [illegible] الوجود ولا [illegible] سائر [illegible] التصديقية

لانها ليست [illegible] بان يعتبر التقييد داخلا والقيد خارجا

سواء كان التقييد بالقيد الجزئي كوجود زيد او كلي كالوجود المطلق فان

الوجود المطلق والذهني [illegible] كل فرد من افراد الوجود

والفرد [illegible] من الوجود [illegible] الموجودين لوازم [illegible]

في الخارج [illegible] يدل [illegible] الملزوم [illegible] لذلك

اللوازم [illegible] الى الوجود [illegible]

عند البعض مورد القسمة العلم الحادث

١١

# الحواشي المتعلقة بالصفحة [illegible] بعد البسملة

على اختلافه اللزومات فيلزم ان يكون الوجود الخارجي والذهني مختلفي الماهية وهو خلاف ما تقرر ١٢ مولوي محمد حسين رحمه رب العالمين

قوله الا انّ اللوازم الخ حاصله ان اللوازم كلها مستندة الى الوجود بمعنى [illegible]

[illegible]

ما هو فلزم ان يكون القسم متحدين على وهو المطلوب ١٢ حل مولوي [illegible]

قوله الافراد حصصية الخ تحقيق المقام ان الحصة يطلق على المعنيين الاول ان يكون التقييد داخلا والقيد خارجا وهذا المعنى اما يعتبر في مقام تقسيم المقيد الى الاقسام الاربعة وبيان تقابلها بان التقييد [illegible]

[illegible]

كعلم الباري تعالى

اذ العلم الحادث اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى من غير ضرورة

قوله كعلم الباري تعالى ولا يخفى عليك ان العلم في العلم الحضوري نفس المعلوم

فيلزم على تقدير كون علم الواجب علما حضوريا قدم علمه تعالى قبل وجود المعلوم

واستشكل الله بالغير بزيادة صفة العلم عليه التحقيق ان للعلم ثلاثة معان الاول

المعنى المصدري والثاني مبدأ الانكشاف والثالث الحاضر عند الذات المدركة

اما الاول فهو امر اضافي انتزاعي واما الثاني فهو نفس المعنى الثالث في الممكنات

واما الثالث فهو في العلم الحضوري عين المعلوم

قوله للاستحالة والمراد على تقدير حدوث الزمان وانتهائه في جانب الماضي كما هو مذهب

المتكلمين القائلين بحدوث العالم وعلى تقدير عدم انتهائه في ذلك الجانب كما هو

مذهب القائلين بقدم العالم اذ المعدوم الزماني عندهم ما غاب في زمان وحاضر في زمان اخر ليس معدوما

مطلقا فكل جزء من الزمان كما يدل من الزمان موجود في حيزه وزمانه [illegible] غائبا عنا [illegible]

تفسير العلم الحضوري [illegible] المعلوم فاستشكل [illegible] ان العلم الحضوري ليس عين وجود

[illegible] عين الصورة الخارجية وهي قائمة [illegible] التخصيص بالمعلوم

# الحواشي المتعلقة بالصفحة المسندة بهذه سلة

قوله غير واردة على التقدير … [illegible] … المنية حيث ان المدرك في العموم … بحر العلوم المغفور المرحوم … بان التحقيق ان الاشكال غير … على مذاق … تعالى … لزوم … على الايجاز … العلم في مرتبة متقدمة على حضور الموجودات بوجوداتها الخارجية الممكنة فيكون العلم انفعاليا ولا يكون … [illegible]

قوله يعني وجود الشخص المعلوم الوجود بمعنى الموجود واضافة من قبيل اضافة … الموجود … والمعنى بعين … المعلوم … ان … العلوم … اضافة … ان … الحضوري … والله … [illegible]

[illegible]

قال العلم والمعلوم في الحضوري متحدان فتامل ١٢ مولوي محمد عبد الحليم ادام الله … [illegible]

وفي العلم الحضوري بغيره وقد تحقق في الواجب تعالى جميع تلك المعاني لكن ما هو عينه هو المعنى الثاني

وهو مبدأ الانكشاف جميع الاشياء عنده فهو كالصورة العلمية المتعلقة بجميع الاشياء فكما ان الصورة العلمية

منشأ الانكشاف لمن حصل له تلك الصورة والمدرك عنده منكشف بها سواء كان خارجا عن المدرك موجودا

او معدوما فكذا هذا النحو من العلم للواجب تعالى منشأ لانكشاف جميع الاشياء عنده وجميع الاشياء

معلومة له سواء كانت تلك الاشياء معدومة او موجودة وهذا القول فيه يقتضي بسط [illegible] القلم

---

الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري واتحادهما في العلم الحصولي ان في الاول اتحادهما [illegible]

اتحاد ما مع تغاير اعتباري كما سيجيء بيانه في حاشيتنا [illegible] وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي والعلم الاجمالي الخلاق

للصور التفصيلية وليس معنى الاجمال ههنا ما يقال في محل المعد من ان الصورة الواحدة [illegible] متعلقة بالكثير

في غير المعاني عدم تميز الشيء عند العقل [illegible]

[illegible] حتى لم تفصل له اشياء بعد شيء والى هذا اشار الشيخ [illegible] حيث قال علمه بالاشياء

[illegible] فهو الكل في ذاته [illegible]

ما ذكر [illegible] الواجب [illegible] بالممكنات ونقصان علمه تعالى [illegible]

اعلم ان العلم التفصيلي للواجب سبحانه [illegible]

[illegible] الصور [illegible]

[illegible] والنفوس الفلكية [illegible]

[illegible] والقوى الجسمانية التي [illegible] وهي القوى المنطقية [illegible]

[illegible] من النفوس المنطقية [illegible]

١٦

# الحواشي المتعلقة بالصغرى المهندسة

لما كان علمه تعالى عين ذاته سمي به لان هذا العلم للصور التفصيلية الحاصلة في غيره تعالى اي المعلومات كلها اعلم ان مبدأ علمه يعلم الاشياء المفصلة التفصيلية واراد به الاشياء المفصلة سواء كانت ذهنية او خارجية فيتوقف علم الصور علمه تعالى بالممكنات التي هي ابتداء للعلم هذا العلم عينه تعالى لانه تعالى مبدأ العلم التفصيلي فهو الاجمالي البعض كذلك والاربق

قال المحشي اتحاد العلم والمعلوم في الحصولي اي في الصورة الحاصلة المعلوم في الحضوري عين العلم المعلوم ان اتحاد العلم بالمعلوم في الحضوري بحسب الذات والحصولي كما في نفس الامر الاتحاد في الاول اتحاد محض بلا تغاير وفي الثاني اتحاد مع تغاير بالاعتبار

عنده تعالى مع انها امور الدرجات حاضرة لكن تعالى ان الحصول الصورة ان تعلق الانكشاف الاشياء انما هو حصول الصورة

الحواشي المتعلقة بالصفحة الرشيدية

١٧

الواحدة الى آخره كما في
اللهم الا ان يقال ان تلك الافراد
لعدم المحوجية الشديدة الى الذات
المعنى الآخر للتنبيه على
كانت الا تأكيدا للمعنى الى ان
قوله والى هذا ان اشاره الى
العارف انه يتصور الفاعل
الاجمال المخلوقية

ان الاجمال في الصورة
انه للمعنى الواحد
المحدودة التفصيلية
المحدود والصورة المتعددة والتي
اجمال الصور الواحدة
اجزاء الذات

متعددة فلا يصح الحمل على
تحمل الدفع ان الاجمال عليه
وعنوانه حقيقة واحدة
تفصيل الموجودات
بل يكون علة لتفصيل
فالانزال الجلال الكلام
بحالك جوابه من تفصيل
ثم تفصيل

قوله الكل في الكل
ان الاجمال في الصور المحدودة
تفصيل الموجودات

قوله في الكل الموجودات
الوجود الموجب لذاته
فالجواب الكل في الكل
كلام الشيخ

وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا والا لو انحصر العلم في التصور والتصديق اذ التصور حصول صورة الشيء في العقل



قوله وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا الخ قال الشيخ في التعليقات في بيان ادراك الاشياء اما
ان يكون وجودها لها او وجودها لغيرها فالمفارقات وجودها لها فلذلك تدرك ذواتها والنفس
لها فلذلك تشعر بذاتها وتدركها والالات الجسدانية وجودها لا لها فانها كالعين مثلا لغيرها في
القوى الباصرة فلذلك لا تدرك ذواتها وليس كذلك النفس وقد زاد عليه في موضع آخر وقال
قد اثر من ذاتي في ذاتي كنت ادركت ذاتي كما ادركت شيئا آخر بان يوجد منه اثر في ذاتي ولكن ليس لوجود الاثر
الذي ادركت منه ذاتي اثر في ادراكي لذاتي الا بسبب وجودي الي واذا كان وجودي الي اثر في ادراكي
لذاتي الى ان يوجد اثر آخر في سوى ذاتي اقول حاصله ان التعقل هو وجود الشيء وحصوله للذات
المجردة فالمجردات لما كان وجودها لانفسها يكون تعقلها لها ايضا بذواتها فنفس تعقلها لها بالمعنى المصدري
هو عين وجودها لها وتعقلها بالمعنى الحاصل عند المدرك هو عين ذواتها المجردة ومما ينبغي ان
ان ليس بين العاقل والمعقول تغاير لا حقيقة ولا اعتبارا الا ههنا حيثية تقييدية متوقف
التكثر ومن ذهب الى ذلك فقد اخطا كيف فان الذات مع الحيثية لها اعتبار يغاير بها العقل

قوله ما قال الافق المبين ان علم المجردات بانفسها من غير تعرض لكونه حصوليا او حضوريا فيما ياتي ان علمنا بانفسنا علم

الحواشي المتعلقة بالصفحة المشتملة بهذه

قوله فاذا ذلك الخ
المشار اليه لذلك مجموع الامرين اي كون
الحصول العالية متغايرة وكون وجودها
لما لا آلتها في نظام من سابق كلام الماتن
الي المحتم الاستدلال في القائل الاول فلانه تقرر في
مقره ان الحكم اذا كان مبنيا على المشتق
فيكون الاعلى علية الماخذ كما في قوله عليه
السلام البخيل بعيد من الجنة فالحكم بعد
البخيل عن الجنة دال على
ان علته

فان تجوز الي العين في الرفع
من هذا الكلام دفع توهم وهو ان العين
هو الجرم المخصوص فهو ليس بحاسة
والة حقيقة فكيف يستقيم مثالا
للالات الجسدانية وحاصل الدفع
انه ليس المراد ههنا من العين هو الجرم
المخصوص اذ لا دخل له في الادراك
الادراك لانه ليس مدركا بذاته ولا
آلة للادراك بل المراد
القوة الباصرة

[illegible]

٢٠

الحواشي المتعلقة بالصفوة المسماة

ولو كانت هذه الحيثية الاعتبارية داخلة في المحيث يكون المحيث امرا اعتباريا لان الحيثية الاعتبارية جزؤه واعتبارية الجزء تستلزم اعتبارية الكل فكان العلم بالمحيث علما حصوليا لان هذا المعنى انما يكون عند حصول الحيثية الاعتبارية في الذهن مع ان المحشي صرح بان العلم الحصولي هو الشيء من حيث العوارض الذهنية وان العلم [illegible]

[illegible]

والعلم المتعلق بها علم حصولي فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام

توضيحه ان الذات المجردة المأخوذة مع الحيثية موجودة في الذهن وليست موجودة في الخارج وهذا ظاهر فيكون العلم بتلك
الذات المجردة علما حصوليا اذ حينئذ العلم بها لا يكون الا بحصولها في الذهن واعتبارها مع تلك الحيثية فان قلت العاقل
هو الهوية المجردة الحاضرة عندها الهوية المجردة والمعقول هو الهوية المجردة الحاضرة عند الهوية المجردة فيجب التغاير بينهما بالضرورة ولو
بوجه ما قلت هب ان التغاير بين مفهوميهما ثابت بالضرورة لكنه يجب عن ذلك في المقصود ان مصداق العاقل والمعقول فيما نحن فيه هو الهوية
المجردة من غير ان يلاحظ معها حيثية تقييدية توجب التكثر اي ما يقال له العاقل ههنا هو بعينه ما يقال له المعقول وان كان فيما نحن فيه لكن كما
في المعالج والمعالج حيث يتحقق في الاول حيثية القوة الفعلية وفي الثاني حيثية القوة الانفعالية فالعاقل والمعقول والعقل بمعنى بحال
عند الذات المجردة ههنا امر واحد ليس بينها تغاير اصلا ولو بالاعتبار نعم يصح ان يقال ان تلك الهوية المجردة من حيث انها
عاقلة اي مع وصف العاقلية مغايرة لها من حيث انها معقولة اي مع وصف المعقولية لكن كلامنا ليس في نفسه وبتحقيق ما هنا
يظهر ان اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري مطلقا واتحادهما وليس كاتحادهما في العلم الحصولي حيث كان العلم فيه الماهية من
انها مكتنفة بالعوارض الذهنية والمعلوم فيه هي مع قطع النظر عن تلك الحيثية وما سبق الى بعض الاذهان ان العلم الحصولي مجموع العارض
والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط فليس بشيء كما ستعرف ذلك عن قريب ان شاء الله تعالى وهذا التحقيق يظهر ان ما اشتهر من ان علم
بصفاتها علم حضوري ليس على الاطلاق بل المراد من الصفات الصفات الثبوتية دون الاعم منها ومن الصفات السلبية والاضافية ويظهر ايضا ان
عينية صفاته الواجب هنا الاتحاد المحض وان الحيثية في قولهم ذاته تعالى من حيث انها مبدأ الانكشاف علم ومن حيث انها مبدأ الاثار
قدرة هي الحيثية المتأخرة عن اعتبار مفهوم العلم والقدرة لا الحيثية المتقدمة على صدقهما حتى يثبت الكثرة فيه بوجه ما

هذا ما حصل لي في هذا المقام بعون الملك المنعام ١٢ منه

فالمعالج ههنا ... لان انفعال للدواء ودفع ... هو البدن ويتخلص للمرض والعجز للدواء وانما هو النفس والبدن والنفس متغايران لان البدن مادي والنفس مجرد فبينهما تغاير حقيقي لا اعتباري فكيف يصح ان يقال انه ليس مصداق المعالج والمعالج تغاير الا باعتبار ... الامتناع ... من تعريف المراد فتفكر

المتعلقة بالصفة المرتبة

٢١

٢٣

قوله قلت هذا يصلح جواباً ملخص تسليم هذا النحو من التغاير وبيان المقصود من القول المفرع حتى لا يرد هذا المنع والنقض بهذا التغاير وتقريره انه يسلم ان التغاير بين مفهومي العاقل والمعقول ثابت بالضرورة كما بين المعالج والمعالج لكن هذا التغاير بمعزل عن كل ما هو عن مقصودنا فان مقصودنا من

[illegible]

كلام قوله

ان الحيثية في قوله [illegible]
انه بانه ثبت من ان تعقل [illegible]
والنفوس بالقياس [illegible]
المراد ان صفاته تعم [illegible]
تعم وان الحيثية الواحدة [illegible]
قوله ان ذاته تعم من حيث
انها مبدأ الانكشافات الاشياء
علم ومن حيث انها مبدأ
للاثار وان الافعال قدرة وارادة
الاثنينية المتأخرة عن اعتبار
مفهوم العلم والقدرة [illegible]

[illegible]

انتهى [illegible]

الوجود انما الاعيان انتزاع
العقل انما وبعد الانتزاع يحصل صورها
في العقل فلا يكون علمها الا حصوله
بحصول صورها في العقل [illegible]
قوله [illegible] والمعنى [illegible]
الصفات [illegible]
حيثيات الواجب والمعنى على [illegible]
حيث الصفات [illegible]

[illegible]

الاعتبارية لا انتزاعية لا انفصام [illegible] علم
لما مع الموصوف فلا يكون علم
النفس انما حضور بالنفس
في النفس [illegible]
الصفات [illegible]

[illegible]

ضرورة بطلان الترتيب [illegible] من الاعتبار
معقولات [illegible]
قوله اعطاؤه [illegible]
بالمراد [illegible]
ارتفاع التقابل [illegible]
الانكشاف [illegible]
ما قال الله تعالى فكشفنا عنك غطاءك
فبصرك اليوم حديد [illegible]

[illegible]

خالق العباد

والتصديق يستدعي التصور الذي هو كذا

قوله والتصديق يستدعي الخ لا يقال التصديق هو ادراك

وقوع النسبة وهو لا شك ان وقوع النسبة من الصور الذهنية

لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصورة الذهنية علم

حضوري والا لزم اجتماع المثلين بل الامثال لانا نقول العلم المتعلق

ای وان لم یکن العلم المتعلق بالصورة الذهنية حضوريا بل كان حصوليا

بالصورة الذهنية من حيث انها صورة ذهنية ومكتنفة بالعوارض

الذهنية علم حضوري واما العلم المتعلق بنفسها مع قطع النظر

والا لزم اجتماع المثلين لان كلا منهما من الصفات المنضمة ١٢

عن تلك الحيثية فعلم حصولي والتصديق على تقدير كونه علما

ومتعلقا بالنسبة من هذا القبيل وبهذا ظهر الفرق بين التصديق

ای من قبیل الثانی فلا اشكال ١٢

وبين الجزء الاخير من القضية عند الامام وبينه وبين القضية عند الامام

وهو وقوع النسبة اولا وقوعها ١٢ الذي هو من قبيل المعلوم ١٢ اي الحكماء ١٢

فما وقع في الحواشي الشريفية على شرح الشمسية ان القضية المعقولة

المعروف بالقطبي ١٢

هو المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع

النسبة او لا وقوعها فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة

الخبرية الايجابية ١٢ اي النسبة الخبرية السلبية ١٢

في الذهن تسمى قضية والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام واما عند الحكماء

تتمة

الدليل على كون المقسم علما حصوليا

الحواشي المتعلقة بالصفحة الآتية [illegible]

عنه الانكشاف بالعوارض الذهنية والتصديق كانه يوجبها عبارة عن النسبة من حيث انها تكشف بالعوارض فتعلقها بالذات [illegible] قال مولانا [illegible]

قوله بين القضية والتصديق الا الامام الرازي الضمير راجع الى التصديق والعطف على قوله بين التصديق وتقرير العبارة انه يمكن تحصيل الفرق بين التصديق وبين القضية المعقولة عند الامام [illegible]

لا ان التصديق على الاعتقاد فهم لا يكون قسما من العلم الحصولي حتى يكون اثبات حضورية التصديق معارضة وكذا لو كان التصديق من قبيل الادراك ومتعلقا بالموضوع والمحمول فقال كون النسبة العلمية عينها فلا يتوهم المعارضة المذكورة لانه الان مدار على كون التصديق عبارة عن ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها والمال يتوجه المعارضة [illegible]

من لم ادعى الادراك فلا يتوجه المعارضة ليحتاج الى دفعها ... وقوعها وفي تعلقها بما انها عبارة عن ادراك ان وقوع النسبة او لا فان الادراك كان التصديق الا انه اتفق تعلق التصديق بما وقعت النسبة متعلق بذي النسبة التصديق اي لم يستعمل للاعلام او بعد الموضوع والمحمول الذي يوجد مستقل الادراك الا ان يكون متعلق التصديق الاتصال لا يتعلق التصديق المعقولة [illegible]

البعض الاعلام من ان التصديق لا يكون حينئذ فرق بين التصديق والجزء الاخير من القضية لان الجزء الاخير من القضية هو وقوع النسبة الخبرية او السلبية التي هي عينها النسبة الخبرية اي التصديق بعينها عند الحكماء لا انهم قالوا ان يكون التصديق هو الحكم وحاصل الجزء الاخير من القضية هو وقوع النسبة من حيث هو مع قطع النظر [illegible]

الا بسبق الى بعض الاذهان ان يتوهم من كلام الامام ان القضية كلها مركب [illegible] القضية التي هي مركب من الموضوع والمحمول ومفهوم النسبة [illegible] القضية المعقولة [illegible] عبارة [illegible] فالقضية المعقولة الاعم من المفهوم العقلي المركب [illegible] التصديق المفهوم العقلي المركب [illegible] عند الامام الرازي القائل بكون التصديق مركبا في القضية

عبارة الاعم من المفهوم العقلي المركب من معقولات المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية [illegible] في النسبة اي النسبة التامة الخبرية [illegible] التي هي النسبة الثانية [illegible] من حيث انها حاكية [illegible] يسمى قضية معقولة [illegible] المعلومات [illegible]

[illegible]

فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة
او لا وقوعها ليس كما ينبغي فتامل

وذلك لما عرفت من ان هذه المفهومات من حيث انها حاصلة فى
الذهن ليست بقضية بل علم بها مع انه ان اراد ان العلم بتلك المفهومات
من حيث انها حاصلة فى الذهن تصديق فالامر ليس كذلك لان
العلم بها من تلك الحيثية علم حضوري والتصديق علم حصولي
وان اراد ان العلم بها بدون تلك الحيثية تصديق فعلى تفسيره
القضية يلزم عدم الفرق بينها وبين التصديق اللهم الا ان يقال
المراد بالحيثية ههنا هو الحيثية التعليلية دون التقييدية ثم فى
كلامه شيء آخر وهو ان المراد بالمفهومات فى قوله فهذه المفهومات من حيث انها
حاصلة فى الذهن تسمى قضية هو الامر العقلي المركب منها وفى قوله العلم بها
يسمى تصديقا نفس تلك المفهومات المتعددة لان العلم المتعلق بذلك
الامر العقلي المركب علم واحد غير مركب والعلم المتعلق بتلك المفهومات
من حيث انها متعددة علوم متعددة او علم واحد مركب من هذه العلوم والتصديق
عند الامام علم مركب من العلوم المتعددة لا علم واحد بسيط ١٢ منه

الحواشي
المتعلقة بالصفحة
٣٦

[illegible]

## الحواشي المتعلقة بالصغرى المهندسة

هندسة ٢٩

وجودية الادراك الزائل بكذا اذا ادركنا بعد ادراك زيد بكر مثلا يلزم كون ادراك زيد وجوديا ثم هكذا فيلزم ان يكون جميع الادراكات الحصولية وجودية لان كون بعض الزائلات وجوديا وبعضها عدميا ترجيح بلا مرجح وبه يبطل العلم كلية اعم من ان يكون العلم عبارة عن زوال الزائل وعن نفس الزائل من حيث انه زائل

على سبيل البدلية في كل آن مثلا في هذا الآن تقدر على ادراك زيد وان بدل بهذا العمرو فتقدر على ادراكه وان بدل عمرو ببكر فتقدر على ادراكه وهكذا والامور غير متناهية فيكون الادراكات غير متناهية والادراك عبارة عن زوال صفة فيكون بازاء كل ادراك صفة زائلة فلو ادرك زيدا في آن فزوال الامر الذي يكون زواله ادراكا ...

٢٩

وفا التهافت ادراكاتنا ليست على سبيل التعاقب في الازمنة الغير المتناهية اي لا ينتهي القوة الادراكية الى حد لا تدرك شيئا بعده بل بعد كل ادراك تتمكن على ادراك آخر وايضا ان ادراكاتنا ليس في كل آن على سبيل البدلية وهذا الاخير هو المراد ههنا وتوضيحه ان النفس تقدر على ادراك امور غير متناهية على سبيل البدلية بان لها قوة ان تدرك في كل آن كل الامور ...

الفاضل المولوي محمد عبد الحكيم

واما العلم الحضوري فلا يكون بحصول الصورة واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلا بد ان يكون بحصول صورة فينا اذ حالة العلم ان لم يحصل لنا شيء ولا زال عنا امر فاستوى حال العلم وما قبله وهو محال وان زال امر فالزائل عند العلم هذا غير الزائل عند العلم بذلك الشيء

قوله والعلم الحضوري ليس بحصول الصورة آه فان قلت قد وقع عن كثير من المحققين ان في تفسير التصور بحصول صورة الشيء في العقل تسامحا والمراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وهي اعم من ان يكون غير المعلوم وهو في العلم الحصولي او عينه وهو في العلم الحضوري قلت من البين ان الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية مع المحكي محال والتغاير الاعتباري لا ينفع ههنا فتدبر فان الحق احق بالاتباع

قوله ان زال امر آه في المطارحات ان زال عنا شيء فاما ان يكون ذلك الشيء ادراك امر او صفة غير الادراك وعلى الاول فيكون ذلك الادراك امرا وجوديا اذ الامر العدمي لا يكون انتفاء ما ليس بشيء وعلى الثاني فللنفس ادراك امور لا ينتهي الى حد

وذلك لان التغاير المعتبر في العلم الحضوري ومعلومه هو التغاير الذاتي بحيث صدقه على ما عرفت والمفهوم من الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل هو التغاير المتقدم على الصدق كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ١٢ منه

٢٩

فيجب ان يكون فيها صفات غير متناهية يبطل واحد منها عند قصد النفس
الى ادراك شيء آخر قال بعض المحققين الاولى في الشق الاول ان يقال
فتنتهي الى ادراك وجودي لا لان للنفس ادراكات غير متناهية ويكون
كل منها انتفاء ادراك آخر حاصل قبله

وهو مولانا جلال الدين الدواني اورده في شرح هياكل الانوار ؛ منه
قد نقل عنه في وجه الاولوية ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق ممنوع بل ظاهرة البطلان
على ان في هذا الطريق دقائق لا تخفى دقتها وايضا تسليم ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق
يحتمل ان يكون معناها ان العدم ليس انتفاء ما ليس بشيء على وجه لا يكون مستلزما
للوجود وذلك بين لا سترة فيه فعدم العدم واللا عمى ونحوهما وان كان انتفاء لما ليس بشيء
لكنه مستلزم لشيء مع انه قد اشتهر ان السلب حقيقة لا يتعلق الا بالثبوت فظاهر ان ذلك
ليس بظاهر البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التي اختارها لا تفي بالمقصود لانها تدل على الايجاب
الجزئي اي وجودية بعض الادراكات والمقصود الايجاب الكلي اي وجودية جميعها اللهم
الا ان يثبت توافق الادراكات في الوجودية والعدمية ؛ منه رحمه الله

قوله وان انت ... للمنع الوارد على المقدمة
الاجزاء في الدليل السابق الذي
بحو لصاحب المطارحات ... الذي
المنسوبة ... قولنا الامر العدمي لا يكون
انتفاء ما ليس بشيء والغرض من
هذه الاثبات اخراج للمقدمة المذكورة
من حيز البطلان ... على اوان ان
على وجه لا يكون ...
الوجود ...

الى الغرض ... عن دليل صاحب المطارحات
يدفع الايراد عن دليل البعض المحققين
كذلك يدفع عن دليل صاحب
المطارحات ايضا ... حيث
عنوان طريقة صاحب المطارحات
يدل على الايجاب الكلي ...
جميع الادراكات ... وجودية
... ولا يثبت بدليل
... فنقول ليس ...
الادراكات ... وجودية

الايجاب الكلي ... بان
بعض الادراكات وجودي ... الانتفاء
الادراكات الاخر ... بالذي
ليس ... الادراك
الالحق ... الادراكات

الحواشي ... المطارحات

ولكان لمستلزما للوجود
الوجودي لكان ... اخر ... الاخر ...
يلزم المطلوب ...
لا يلزم ... الادراك
الانتفاء ...

# الحواشي المتعلقة بالصغرى المهندسة ١٢٣٣



لبنادة ان العدم الثابت متغاير ان معنوية ادراكا والعدم المحض لا يكون ادراكا فسلمنا ان الموصوف النفس المدركة موجود لكنا لا نسلم ان يصير الانتفاء المحض انتفاءً ثابتاً لجواز ان يكون لصدق الانتفاء الثابت مانع كفرض انعدام الادراكات عن النفس راسا الا الاخير وعدم انعدام الاعدام المحضة فلا يصدق السالبة في هذه الصورة معدودة والا يكون

كما حاصله ان العدم المحض والعدم واجاب بعض المحققين السابق الاقول قد عرف الانتفاء المحشي فيما يجيء في كلام المحقق يوجب التزام الادراكات يحقق العدم الثابت بالعدم المحض فلما عرفت

اقول فيه نظر اذ على هذا الشق لا يلزم ان يكون ادراكات غير متناهية

بل اعدام ادراكات غير متناهية اذ على هذا التقدير زوال الادراك زوال

للادراك السابق عليه فيكون جميع الادراكات منتفيا فالاولى

في هذا الشق ان يقال فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة عند تحقق

الادراك اللاحق لا يقال الادراكات على هذا التقدير ليست الا اعدام الادراكات

فلا يلزم ان يكون جميع الادراكات السابقة منتفيا لانا نقول الادراك

على تقدير كونه انتفاء لا يكون انتفاء محضا بل يكون انتفاء ثابتا ضرورة

ان الادراك صفة قائمة بالمدرك والا لزم على تقدير كون كل ادراك

زوال الادراك السابق عليه هو الانتفاءات السابقة المحضة لا

الانتفاءات الثابتة فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة هذا

ويمكن الجواب عنه بان المقصود ليس لزوم اجتماع الادراكات الغير المتناهية

بل لزوم تعاقبها ولا شك انه على تقدير ان يكون كل ادراك زوالا للادراك

السابق عليه يلزم ادراكات غير متناهية على سبيل التعاقب

اذ هو الذي ليس له الا محل اللاحق المتأخر عن تحققه ثم قال هذا المحقق
ان كان الادراك انتفاء لادراك آخر حاصل قبله فالادراك الذي يعقبه
ان كان انتفاء الادراك السابق عليه كان انتفاء لانتفاء الادراك السابق عليه
ثم تبين الذي كان هذا الادراك انتفاء له وانتفاء انتفاء الشيء يستلزم
تحقق ذلك الشيء فتحقق الادراك المنفي فيستلزم الادراك
الثالث للادراك المفروض الاول وهكذا يستلزم كل ادراك
للادراك السابق عليه بالمراتب الشفع اعني الواقع في المراتب الزوج مثلا
ما يسبقه بمرتبتين وهو باطل

---

حاصل ما ذكره انه يلزم على هذا التقدير تحقق الادراكات المنتفية اعني الادراكات التي
اي على تقدير كون الادراك عبارة عن زوال الادراك السابق وانتفائه ١٢
انتفت بعد ما تحققت اولا وهو محال اذ هو اعادة للمعدوم بعينه تماما ويفهم منه ايضا انه على
اي تشخصا تاما ١٢ — اي مما ذكره المحقق الدواني ١٢
هذا التقدير اذا لحق بتلك الادراكات ادراكات اخر يلزم انقلابها بان يتحقق ما هو منتف
اي على تقدير كون الادراك عبارة عن زوال ادراك آخر حاصل قبله ١٢
وينتفي ما هو متحقق ثم اذا لحق بتلك الادراكات ادراكات اخر يلزم انقلابها كذلك
وصدق العلامة على لزوم تحقق الادراكات المنتفية وايرادنا على ابدينا لما نحن فيه

الحواشي
المتعلقة بالصغرى
١٣٤٢
سنة

قوله فالادراك
الذي يتعقبه الحرف اي انتفاء ادراكه
هذا الادراك عدم حاصل
الذي يتعقبه الانتفاء
هذا الادراك
الادراك السابق عليه يعني ان يكون ادراك عمرو
مثلا انتفاء ادراك السابق
ادراك زيد
عليه مرتبتين
خالد زيد

في الفن الثالث
للادراك السابق
المستلزم ان كان
الادراك على هذا الادراك المستلزم
مرتبة الشيء اي بالمرتبة التي
تنزل على اللزوم
فيكون هذا الادراك المستلزم بالنسبة
الى ذلك الادراك السابق
واقعا في

المرتبة الثانی

المتعلقة بالمسخ المقصود

بين مسالة

ولو كان تحصل فی الزمان اللاحق تلك فتقدر بها علی تحصيل الادراكات الزائلة علی الادراكات الحاصلة فی الزمان السابق كما او حصلت فی السابق عشر من المسائل مثلا فتحصل فی الزمان اللاحق تلك يكون قادرا بها علی تحصيل اربعة عشر كما فی سن الكبر ١٣ ارتضاء

قوله ايضا يلزم اجتماع الخ هذا دليل آخر علی ابطال كون الادراك عبارة عن زوال الادراك السابق يعنی انه يلزم علی هذا

المتقدم برای علی تقدير كون الادراك عبارة عن زوال الادراك السابق اجتماع النقيضين فيها لتحقق الادراكات السابقة الغير المتناهية بعدم تحققها...

[illegible]

ما يسبقه باربع مراتب وهو خامسه وهكذا اقول قد عرفت ان الادراك

ى تقدير كونه انتفاء لا يكون محض الانتفاء على طريق السلب البسيط

يكون انتفاء ثابتا على طريق السلب العدولي لان الادراك صفة فا

لمدرك والسلب البسيط ليس صفة لشيء ولان انتفاء الثاني في انتفاء انتفاء الشيء

هذا التقدير ادراك فانتفاء انتفاء الشيء يكون بمعنى انتفاء الانتفاء الثا

شيء ولا شك انه حينئذ لا يستلزم تحقق الشيء بل هو اعم من تحقق

شيء ومحض انتفائه لانه حينئذ يكون في قوة السالبة المعدولة

السالبة المعدولة اعم من السالبة البسيطة والموجبة المحصلة

اقول يلزم على تقدير كون كل ادراك انتفاء للادراك السابق عليه ان

ون الادراكات الحاصلة في الزمان السابق زائدا او مساويا للادراكات

حاصلة في الزمان اللاحق اذ على هذا التقدير ليس ادراك من الادراكات الحاصلة

لزمان اللاحق الا بازائه ادراك من الادراكات الحاصلة في الزمان

سابق مع ان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلافه وايضا يلزم

على هذا التقدير اجتماع النقيضين لانه لما كان في قوة النفس ادراكات غير متناهية كما ذكره في الشق الثاني وكان الادراك زوال الصفة هو ادراك اخر يلزم ان يتحقق فينا صفات غير متناهية هي ادراكات غير متناهية ولما كان كل ادراك زوالا للادراك السابق عليه يلزم ان لا يتحقق شيء منها والمصنف لم يرد بالشيء الزائل بين الادراكات وصفة غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان الامور الغير المتناهية بحسب ما في قوتنا من الادراكات الغير المتناهية تلزم على تقدير ان يكون الادراك زوال الامر سواء كان ذلك الامر الزائل ادراكا او صفة قوله والا لكان العلم آه وذلك لان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد

لا يتوهم ان هذا البيان مختص بصورة كون العلم نفس الزوال ولا يحتاج اليه في صورة كونه نفس الزائل اذ على هذا التقدير يقال الزائل الواحد له زوالان فالعلم بذلك هو الزائل بزوال والعلم بهذا هو ذلك الزائل بعينه بزوال اخر ١٢ منه رحمه الله

٣٧

الحواشي المتعلقة بالصفحة المذكورة

قوله لو كان الزوال

بيان لدفع اعتراض مقدر يرد على قول المصنف

تقريره انه لا يلزم من كون الزوال ... العلم بالآخر

ان يتحد العلمان ... الزوال واحد

فلا يلزم اتحاد العلمين

مولوي عبد الحكيم سلمه

قوله يكون على طريق التعاقب

البطلان لان الزوال بمعنى المصدري

الزوال واحد ... فلا يكون الشيء

الواحد ... على سبيل التعاقب

مولوي عبد الحكيم سلمه

قوله انه لا يجوز

مولوي عبد الحكيم سلمه

قوله لا يحتاج اليه

توضيحه انه لو كان العلم عبارة عن نفس الزوال ومن الزوال

فلا يحتاج الى هذا البيان لانه

الواحد ليس له الا زوال واحد

فقط الكون العلم عبارة عن الزوال

نفسه فلا يحتاج الى قوله ذلك

قوله آن الزوال يتعلق

ان الاستدلال

الزوال واحد

بصورة كون العلم نفس الزوال

عبارة عن الزوال

مولوي عبد الحكيم سلمه

قوله يختص

انه لو كان العلم عبارة عن نفس الزوال دون الزائل

فيحتاج الى دفع المنع المذكور

كما يحتاج اليه لو يجوز ان يكون العلم عبارة عن الزوال ويكون الزائل واحدا ...

## الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسلة بهندسة

قال المصنف في قوتنا ۱۲ مولوي محمد حسن جد مولوي المحمد الليث ۱۲

قوله رفع ما يتم الاتي وروده حاصل لا يرد انه يلزم تحقق الادراكات الغير المتناهية فينا بالفعل سواء كان العلم عبارة عن زوال الاعدام عن حصول الادراك اذ على تقدير كونها غير متناهية بالفعل لا يكون ادراكاتنا الا غير متناهية كذلك لضرورة كون العلم على حسب المعلوم فتقسيم الغير المتناهية الواقع في كلام

[illegible]

كلما ورد قوله تعالى في العلوم لا انقال قوله عليه الصلوة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ظاهرة على ان لا ترقي بعد الموت لانا نقول انقطاع العمل الا على عدم الترقي لانه ليس بالعمل بل بمحض فضل الله وجوده كذا قيل ۱۲ مولوي المحمد اوحد ظله

[illegible]

المصنف رحمه الله بالا تناهي الاتفقي ليس على ما ينبغي وقد فهم ظاهره ۱۲ ارتضا رحم

فيلزم أن يكون فينا أمور غير متناهية بحسب ما في قوتنا من إدراك الأمور الغير المتناهية كالأشكال والأعداد المرتبة

قوله وأيضا العلم بهذا لا يجامع العلم بذلك حدوثا لما اشتهر أن النفس في آن واحد لا تتوجه إلى شيئين فلو كان الزائل عند العلم بهذا عين الزائل عند العلم بذلك يلزم إعادة المعدوم بعينه أو اعدام أمر غير الاعدام الأول وإلا لاستوى حال العلم وما قبله قوله فيلزم أن يكون الحاصل أن الإدراك لما كان زوال أمر فذلك الأمر الزائل يكون قبله موجودا ولما كان في قوتنا إدراك الأمور الغير المتناهية أي إدراك غير واقف عند حد فتلك الأمور الغير المتناهية تكون موجودة بالفعل قبل جميع تلك الإدراكات وقد يمنع تارة كون الإدراك غير واقف عند حد للنفس عند بعض أئمة الكشف والشهود أن لا ترقي للنفس في النشأة الآخرة وتارة وجود الأمور الغير المتناهية بالفعل لأن اللازم هو تقدم كل أمر زائل على الإدراك الذي هو زوال ذلك الأمر لا تقدم جميع تلك الأمور على كل واحد من الإدراكات حتى يتحقق وجود الأمور الغير المتناهية بالفعل قوله كالأشكال والأعداد المرتبة اه اعلم أن الأعداد سواء كانت من الأمور الغير المتناهية المقصود منه [illegible]

بمعنى انها غير واقفة عند حد او من الامور الغير المتناهية بمعنى انها موجودة

بالفعل بكون ادراك النفس لها غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد التحقيق ان الا

ان كانت من الامور الاعتبارية الانتزاعية فعدم تناهيها بالمعنى الاول وان كانت من

الامور العينية الموجودة فعدم تناهيها بالمعنى الثاني والحق هو الاول لان العدد

من الامور التي يتكرر نوعها

---

اما على الاول فظاهر واما على الثاني فعلى تقدير حدوث النفس ايضا ظاهر وعلى تقدير قدمها فكما

تقرر في موضعه من حصول العقل الهيولاني فافهم ١٢ منه فيه تنبيه على عدم مطابقة المثال له ١٢

لان العشرة مثلا يصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرة ١٢ منه ضابطة ذكرها صاحب

التلويحات وهو ان كل ما يتكرر نوعه اي يكون اي فرض فرد منه موصوفا بذلك النوع فيكون مفهوما تاما

حقيقته محمولا عليه بالمواطاة وتارة وصفا عارضا له محمولا عليه بالاشتقاق يلزم ان يكون امرا اعتباريا

لئلا يلزم التسلسل في الامور الموجودة كالقدم والحدوث والبقاء والموصوفية واللزوم

والتعين والوحدة والامكان ونحو ذلك فان الامكان مثلا لو كان موجودا لكان ممكنا

ولننقل الكلام الى امكانه فيلزم التسلسل في الامور الموجودة ١٢ منه

الحواشي المتعلقة بالاصول والمستدل

قوله اما على الاول يعني اما على تقدير ان يكون الامور الغير المتناهية ... يعني لا التفت ... العلم ... فاذا كانت المعلومات ... كذلك ... العلوم ... قوله واما على الثاني يعني اما على ...

ان تركب او ادراك اشياء من جملتها الماضي فلا يصح للادراكات الغير المتناهية ... قوله ... الاعداد ومن الامور ... التي عدم تناهيها ... على ما هو الحق والتحقيق ... الامور الغير المتناهية ...

... فان قلت ... النفس ... مرتبة العقل الهيولاني ... النفس ... جميع العلوم ... مرتبة العقل ... فاذا تقدم النفس ... العقل الهيولاني ... وان كان ...

... وكذا في الكليات ولما بطل كون الكلي المذكور النوع من الموجودات الخارجية ...

علم العشرة تارة على الاربعين حقيقة وتارة على ... عارض له ... يعني ... عشرة ... افراد ... اضافة ... الاجزاء ... ان كل عشرة ...

قوله وان كان ... الكلي ... النوع ... موجود في الخارج ...

الحواشي
المتعلقة بالصفحة المسطورة
بصفحة ۲۵

قوله واما من قال الخ يعني
قول من قال ان العدد موجود عيني
المعدودات ليس له وجود الا في
النفس لا في الخارج كالمعدودات
حتى لا يلزم نفي مطلق الوجود عن
العدد بل نفي وجوده في الخارج
على سبيل الاستقلال بدون كونه
في المعدودات وهو حق لان العدد
لا يوجد في الخارج بدون المعدود
مجرداً عنه ۱۲ مولوي ...
قوله وحينئذ ...

انه لا يتوهم ان العدد من
الانتزاعيات المحضة بل تحقق
نفس الامر في الاشياء المعدودة وهذا
انما هو في ان الموجودات وحقيقته
الاشياء في ان لا يوجد من الاعيان الخ
وحدة فالواحد لا يكون ما به
ينقسم الاول الى ... فلا يكون الاثنين
وجوده على وجود الواحد وكل ...
قوله وليس بصحيح الخ
كان يراد نفي ...
مما سلف قبيل هذا ان العدد
انتزاعي وشان الاعتباري الانتزاعي
ان يوجد في الخارج منشأ انتزاعه
غير مستقل ...

الدفع ان مقوله هذا البعض
ليست مما يعتد به لان نفي مطلق الوجود
الخارجي عن العدد ليس بصحيح اذ
العدد موجود في الخارج بمنشأ انتزاعه
وان لم يكن موجوداً مستقلاً كما هو
شان الانتزاعيات فتأمل وان
اختلج في قلبك ان مقوله ذلك
البعض مصروف عن الظاهر بان
المراد بالوجود الذي وقع
في كلام ذلك البعض ...

فيه ... ظاهر كلام البعض
... لانه ليس البعض
... الاشياء ... كلام
... فان ... البعض ...
... ذلك البعض عن الظاهر بل
... النفس ...
ليس ... البعض ...
... عدم ...
بين القولين ...
... الخارج ...
عدم اعتداد كلامه ...
مطلقاً ...
ان كلام ذلك البعض ...
ان ... ان العدد ليس له وجود في
الخارج اصلاً ...

قوله ... النفس ... مع قطع النظر عن ...
فكلام ... العدد ...
مجرداً عن المعدودات لا وجود له الا في
النفس ... ان كلام السيد المحقق
ليس على ظاهره بل هو مصروف عن الظاهر
... جواب ... ولكن
... مولوي ... الى ذكره

... وجود الا ... العدد ... لعدم
للمعلول فعدم الاول
... بان ... والمعلولية ...
باعتبار العلية والمعلولية ...
الترتيب بالعلية والمعلولية ...
... ان ... الترتيب العلية
... اثبات الترتيب ...
بالمعلولية ...
قوله ... ان الوحدات
... الصوري ...
... الوحدات
... المعدودات
بالمواطاة ...
الجزء الصوري ...
الوحدات ...
بالمواطاة ...
كالحلة ...
سواء ... الجزء الصوري ...
... الوحدات
فلا يقال ...
للحقيقة ...

وتلك الامور الحاصلة فينا مرتبة موجودة معًا لانه لما كان العدد الاكثر مثلاً مستلزما للعدد
الاقل فعدم الاقل مستلزم لعدم الاكثر فاذا كان عدم الواحد والاثنين او علة عدمهما موجودة

فينا بالفعل

ولانه مركب من الآحاد وليست اقوله مركب من الوحدات كما يوهم من ظاهر عبارة التميز
والعدد يحمل على المعدود بالمواطاة والوحدة يحمل عليه بالاشتقاق والواحد من
حيث هو واحد ليس موجودا في الخارج فكذا العدد المركب منه والكلام الواقع من الشيخ
في الشفاء ليس على ظاهره حيث قال العدد له وجود في الاشياء ووجود في النفس
وليس قول من قال ان العدد لا وجود له الا في النفس بشيء يعتد به واما من قال ان العدد لا وجود
له مجردا عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق قوله وتلك الامور
اي اعدام تلك الامور وحينئذ ترتيبها من جهة الاعدام المتاخرة قوله لانه لما كان
لا يخفى عليك ان الترتيب كما يحصل بالتقدم والتاخر الذاتي كما بين العلل والمعلولات
وبالتقدم والتاخر الوضعي كما بين الاجسام والمقادير كذا يحصل باللازمية
والملزومية وانما لم يثبت الترتيب بالعلية والمعلولية بان الاقل جزء للاكثر
فوجود الاقل علة لوجود الاكثر وعدم العلة علة لعدم المعلول

سواء اعتبر فيه الجزء الصوري او لا كما لا يخفى ١٢ منه يعني ان كلامه في الوجود النفس
الامري لا الخارجي ١٢ منه كما يشهد به قوله فعدمات الآحاد

فعدم الاقل علة لعدم الاكثر بوجهين الاول ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته
كما تقرر في موضعه قال بعض المحققين هذا الحكم مع القول باشتمال العدد على الجزء الصوري
ظاهر لا سترة فيه واما مع القول بنفي الجزء الصوري فيه فلان العدد حينئذ هو نفس
الوحدات بلا انضمام امر اخر فدخول الوحدات في العدد هو بعينه دخول الاعداد

قال او سط ولا نسلم ان ستة مثلا ثلاثة ثلاثة بل هي ستة مرة واحدة واستدلوا عليه
بان الستة مثلا ان تقومت بثلاثة ثلاثة دون اربعة واثنين وخمسة وواحد لزم
الترجيح بلا مرجح وان تقومت بالكل لزم استغناء الشيء عما هو ذاتي له لان كل واحد كاف في تقومه
فيستغنى به عما عداه ولا يخفى ان هذا البيان لا يجري في الثلاثة فلا بد فيه من ضم مقدمة وهي انه
لا قائل بالفرق بين الاعداد في هذا الحكم ويمكن ايضا ان يستدل بان الاثنين والثلاثة لما اشتركا
في … لوازم مختصة فالاثنان مركب من الوحدتين والثلاثة ان كان مركبا من العدد يكون
مركبا من العدد الذي هو الاثنان ومن الوحدة وحينئذ لا يكون الا حقيقة متحصلة ويكون
مثل المركب من المقومين فيلزم ان يكون … ايضا مركبا من الوحدات ثم الوجدان السليم يحكم بعدم
الفرق بين عدد وعدد في هذا الحكم فثبت ان كل عدد مركب من الوحدات دون الاعداد التي تحته

عليه الوم حاصل ان الاعداد ... قوله لانه
مركبة مما تحته من الاعداد وكان مركبا
والثمانى وخمسة وواحد ... مثلا
من ثلثة وثلثة دون غيره يلزم الترجيح
بلا مرجح لان الستة ... مثلا ...
... وثلثة ... يحصل من
وواحد وخمسة ... يحصل من اثنين واربعة
بالقول بتركيبه ... الترجيح

ان الثلثة لو تركبت من
البعض دون البعض يلزم الترجيح
بلا مرجح ولو تركبت من كل واحد
منها لزم الاستغناء عن الذاتى
بل ... الثلثة ليس الا الاثنان والواحد
فيجوز ان يكون الثلثة مركبة منهما
ولا يرد فيه وفيما ان يجرى الدليل
فى الثلثة ... بان نقول ان تركب
الثلثة من الاثنين والواحد

نقض على الدليل ... قوله لا يجرى
الذى ذكره ... الاعداد ...
فى كل عدد ... بيان لزوم الترجيح
بلا مرجح على تقدير ان
... فى الثلثة ...

من الاثنين والوحدة
اذ الوحدة ... او انتزاعى فعلى
تحصله ... لا يكون للثلثة حقيقة
السليم والذهن المستقيم
مولوى ... قوله ويكون تركب
الا ... من المقومتين ... من المقومتين لان الوحدة
ليست من مقومات ... عليها المقومات

المولوى
... ١٢٦
... سنة

٤٧

صحـ١٢ داخلة في الحقيقة العددية بل تكون عارضة للوحدات فافترق القول بعدم اشتمال العدد على الجزء الصوري واشتماله عليه وليس العدد عبارة عن الوحدات الا فيرد ليلزم من دخول الوحدات فيه دخول الاعداد وما قيل ١٢ ملخص المحشي

من ليتم ان بالاشتمال الاول
ويجتمع بالشتمال على الجزء الصوري
وبه انفسخ الدفع

[illegible]

قال قلت والرابع الخ
قلت والرابع بالفرق بين
الوجه الثالث والرابع
ان الوحدات في الوجه الثالث مأخوذة
محضة ليست فيها الهيئة اصلا الاولى
كما في الاول والا عرضا ان الوحدات تعتبر
الآن تلك الوحدات تصلح
بعروض الهيئة الوحدانية لكون
كل وحدة فيه مع وحدة اخرى
ثم في الرابع لما اعتبر كل وحدة
وحدة من الوحدات على حدة
بان ليتم وحدة مستقلة عن

الحواشي
المتعلقة بالصفحة الرابعة
[illegible]

كان في قوله بهذه المجموعات
من حيث انها معروضة

[illegible]

قوله كيف مع الخ
لما في بعض الحواشي على شرح الملخص
على انه من عدم استلزام دخول
الوحدات من حيث هي في العدد دخولها
فيه باعتبار عروض الهيئة لها
فانه لو كان الدخول بالوجه الاول
يستلزم الدخول بالوجه الثاني

[illegible]

فلا يكون دخول الوحدات
من حيث هي هي في العدد
عن عروض الهيئة الاجتماعية
الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة
فيه دخل في الثلاثة مجموعات ثلث آخر
حاصلة من هذه الوحدات الثلث مع
اعتبار الهيئة الاجتماعية احداها مجموعة
بانضمام الوحدة الاولى مع الوحدة الثانية
وعروض الهيئة [illegible]

[illegible]

قوله من الاجزاء الغير الخ
فيه ان من اراد المحشي المحقق لزوم
الاجزاء الغير المتناهية
المتمايزة في الوجود الخارجي
فالملازمة مسلمة لكن المجموعات
كلها سوى المجموعات الثلث
المتمايزة ما حصلت بتكرار اعتبارات
الاجزاء وكانا غير متمايزة في الخارج
وان اراد الاجزاء الغير المتناهية
مطلقا فبطلان اللازم ممنوع
في الامور الاعتبارية الغير المتمايزة
في الخارج ليس بمستحيل لانقطاعه
بانقطاع الاعتبار ١٢ ملخص المحشي

انه اذا قيل ان العدد
يشتمل على الجزء الصوري
[illegible]

[illegible]

قول وبالله التوفيق العدد على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري هي الوحدات

من حيث انها معروضة للهيئة الاجتماعية لا الوحدات المحضة ضرورة ان العدد

حقيقة محصلة وشيء مركب الوحدات بدون تلك الحيثية ليست كذلك

ودخولها في العدد مطلقا لاستلزم بنتوافيه من تلك الحيثية كما شهد به

الفطرة السليمة والقريحة المستقيمة كيف ويمتنع لزوم دخول الوحدة في

العدد مرتين مرة على الافراد ومرة في ضمن المجموع ويلزم تركب العدد كالثلثة

مثلا من الاجزاء الغير المتناهية فحينئذ يكون المجموعات الثلثة الحاصلة من

الوحدات الثلثة جزأ وكذا المجموعات الثلثة الاخر الحاصلة من تلك المجموعات الثلثة

التفصيل ان ههنا امورا الاول الوحدات من حيث انها مشتملة على الهيئة الصورية بان تكون

تلك الهيئة جزأ لها والثاني الوحدات من حيث انها معروضة لتلك الهيئة من غير ان تكون تلك الهيئة

داخلة فيها والثالث الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها او عارضة لها

والرابع كل وحدة وحدة والعدد على تقدير اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول وعلى

تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني ١٢ منه اي من الاستلزام ١٢ منه

۳۹

وهكذا امع انا نتصور الثلاثة مثلا مع الغفلة عن مجموع الوحدتين بل نقول على تقدير
ان العدد محض الوحدات ايضا لا يلزم تركبه من الاعداد لان دخول الوحدات في الستة مثلا
بحسب الى دخول كل وحدة وحدة فيها كما يلوح بالتامل الصادق والفرق بين كل وحدة وحدة
وبين الوحدات بدون الهيئة الوحدانية مما لا يخفى على احد كما حققنا يظهر لك ان ما قال
هذا المحقق في بيان الامور الغير المتناهية مطلقا مرتبة بان مجموع الامور الغير المتناهية
متوقف على هذا المجموع بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه اذا سقط منه واحد
اخر وهكذا الى لا نهاية سواء كان العدد مشتملا على الجزء الصوري او غير مشتمل عليه

القول بجزئية مجموع دون مجموع او مجموع عاد دون مجموع غير عاد ترجيح بلا مرجح ١٢ منه لا يخفى على المتامل ان
الواحد لا يتعلق بالانتساء الكثيرة من حيث انها كثيرة الا ترى ان دخول الرجال الكثيرة في الدار مثلا ليس
واحد او اثنين من الرجال دخول قوم ابه منه وذلك لان المجموع الثاني ليس موقوفا عليه للمجموع الاول وجزءا له
الا بواسطة جزئية العدد العارض للمجموع الثاني للعدد العارض للمجموع الاول لما تقرر في موضعه ان الكلية والجزئية
من الاعراض الاولية للكم ولم يثبت ان يكون العدد جزء العدد لان حقيقة وحدات اعتبر معها هيئة صورية
اما بعروضها لها او بدخولها فيها على اختلاف القولين وليس حقيقة محض الوحدات ١٢ منه

الحواشي المتعلقة بالصفحة المذكورة

قوله الاترى ان دخول كل الخ ما حاصله انه كما ليس دخول الرجال الكثيرة في الدار دخولا واحدا كذلك لا يكون دخول الوحدات في العدد دخولا واحدا بل لكل من الوحدات دخول قائم به دون الآخر

بين قوليه قلت ما قال في حاشية الحاشية فهو بحسب الظاهر وما قال في اصل الحاشية فهو بحسب التحقيق على زعمه فاندفع التناقض ١٢ حل مد ظله

الحواشي المتعلقة بالصفحة الهندية بصفحة ٥٣

ثم لو قال بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث

وهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا يتحقق كل واحد واحد

من آحاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها يتحقق مجموعها بالضرورة

هذا والوجه الثاني ان علة عدم المعلول ليست عدم العلة المعينة بل عدم علة ما

واما عدم العلة المعينة فهو مستلزم لعدم المعلول قال بعض الافاضل عدم المعلول

ليس يتوقف بالذات الا على عدم العلة التامة فشيء بعينه لا يترتب وجوده الا على شيء بعينه واما

عدم احد الاجزاء بعينه ولا بعينه فعلى ما هو المشهور بين الجمهور من مقارنات الموقوف عليه

وليس بواسطة من الداخل فعدم الشرط ليس مما يتوقف عليه عدم المشروط بل هو مقارن

لعدم العلة التامة الذي هو العلة للعدم وكذلك وجود المانع ليس يتوقف عليه عدم

المعلول بل ربما ينتفي المعلول مع انتفاء المانع لعدم تحقق العلة التامة

ويمكن ان يتم استلزام العدم للعدم كما ذكره الشارح رحمه الله ١٢ منه ولا يلزم منه انتفاء العلية اذ ارادة العلة

المستقلة على معلول واحد ... باتفاق ... ١٢ منه وما قال البعض من ان شيئا بعينه لا يترتب وجوده الا على

شيء بعينه ففي الحق حسن واما ما في العدم فلا اذ التحقيق ان العدم لا يحتاج الى التأثير بل يكفي فيه سلب التأثير في الوجود منه ١٢

اقول العلة التامة الموقوف عليها المعلول هو مجموع العلل الناقصة بمعنى آحادها
لا بمعنى المركب منها المتغاير لها والا لزم ان يكون العلة التامة جزء النفسها
لانها جملة ما يتوقف عليه فلو كانت هي ايضا من جملة ما يتوقف عليه لزم
ان يكون هي جزء التلك الجملة التي هي نفسها ولهذا قال بعضهم المعلول يتوقف
على العلة التامة بتوقفات كثيرة ويصدق العلة التامة عليها بوصف الكثرة فعدم
العلة التامة ليس الا عدمات آحاد العلل الناقصة كما ان وجودها ليس الا وجودات
تلك العلل فلو كانت علة عدم المعلول عدم العلة التامة دون عدم واحد منها يلزم ان
لا يعدم المعلول الا عند عدماتها وظاهر ان الامر ليس كذلك اذ كثيرا ما يعدم المعلول عند عدم
واحد من العلل الناقصة قوله فعدمات الاعداد الخ لقائل ان يقول تلك العدمات امور
انتزاعية ينتزعها العقل من الاعداد المعدومة ومعنى استلزام عدم الاقل العدم الاكثر
استلزام صحة انتزاع العدم من الاقل لصحة انتزاع العدم من الاكثر فلا يكون تلك العدمات
موجودة غير متناهية بالفعل فان قلت المقصود اجراء برهان التطبيق في تلك العدمات
وكونها امورا انتزاعية لا يمنع ذلك لان الاجزاء المقدارية في الجسم المتصل الغير المتناهي

الحواشي المتعلقة بالصفحة المشتركة

لان عدم الاقل يستلزم لعدم الاكثر اذا العدم واحد من العلل

الامور الغير المتناهية مترتبة متحققة

المحشي كلام المصنف على ان فرضا

قوله لقائل ان يقول الجمل

فيها بالفعل كما قال المص ١٢ مصطفى

فلا يلزم كون الامور الغير المتناهية موجودة

انتزاع امور غير متناهية

العدمات موجودة بالفعل

الاكثر لان

التطبيق

المجموعات وهذا كالتطبيق

والتضايف وغيرهما

بل العدمات امور انتزاعية يجري فيها

العقل من الاعداد المعدومة

الانتزاع لا وجود لها فيجري فيها

بل ان التسلسل

الجريان الوجود وبعد الانتزاع

لا وجود لها الا ما تحقق انتزاعها

فلا يكون بين عدم الاقل وعدم الاكثر استلزام الا اذا كان بين

لما كانت من الامور الانتزاعية

وحل مقدر تقريره ان العدمات

قوله معنى استلزام الجزء

فلا يجري هذا الايراد

بطلان الامور الغير المتناهية المترتبة في الخارجية

الاقل لزم لعدم الاقل الاكثر وكذا

لعدم الاقل عدم

المتصل للعمر اشارة الى الجسم المتصل الغير المتناهي ١٢ خلاصة حاشية الاستاذ العلامة مدظله الى يوم القيامة

## الحواشي المتعلقة بالصفحة المقابلة

الموجودة المتميز وبذا يعني منحصر في نفسه أو سوى الحصص التي يحصل بالتقييد سواء وجدت في ضمن الاضافة أو الوصف ايضا تعدده وتكثره انما هو بتعدد المضاف اليه او الصفة فلو كانت الاجزاء والحقائق متعددة وصارت وجوداتها المضافة اليها ايضا متعددة فكيف يصح القول بان الاجزاء متعددة موجودة بوجود واحد

قوله لان الاجزاء متعددة الخ [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

وجودها [illegible] متعددة [illegible]

[illegible]

يجري فيها برهان التطبيق مع أنها أجزاء وهمية غير موجودة في الخارج لامتناع

تركب الجسم المتناهي المقدار من الأجزاء الغير المتناهية بالفعل

اي بوجود مغاير عن وجود الكل وتفصيله ان الاجزاء التحليلية اما معدومة منتزعة واما موجودة متعددة واما موجودة واحدة والاول باطل لان تلك الاجزاء مما تقع موضوعا للقضايا الخارجية كما اذا استحر بعض المتصل وتبرد بعض آخر في الخارج فيقال هذا البعض حار وذلك بارد وثبوت الشيء للشيء في ظرف مستلزم لثبوت المثبت له في ذلك الظرف والثاني لان الجسم يقبل الانقسامات الغير المتناهية بالفعل فلو كانت تلك الاجزاء متعددة يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل فثبت انها موجودة بوجود واحد هو وجود الكل فليس في الخارج الا امتداد واحد من غير ان يكون فيه تعدد وتكثر ثم العقل يعمل او ينتزع منه اجزاء ويفرض شيئا دون شيء فبطل ما توهم انها حصص متعددة موجودة بوجودات كما ان الوجود نفس الموجودية المنتزعة وليس له فرد سوى الحصص المعينة بالوصف او الاضافة فان التعبير بالماء والهواء لا يصح ان يكون بينهما وحدة بالاتصال الحقيقي فان الموضوع للاتصال بالحقيقة جسم متصل بسيط متفق بالطبع ولذا قيل ان الجزء التحليلي متقدم على الكل في الوجود الخارجي يعني ان العقل اذا قاس الكل والجزء الى الوجود حكم بتقدم الجزء [illegible] اختلفا الى الكل والجزء في الخارج امر واحد [illegible] الجزئية متقدمة [illegible] على [illegible]

فتبين بطلان هذا في الحكمة فتبين بهذا ان العلم تحصيل لا ازالة ولان كون العلم تحصيلا لا
ازالة من الامور التي نجدها في انفسنا ولا نحتاج فيها الى بيان ولان الامر الحاصل عند العلم
باحد المعلومين غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الآخر

قلت الاجزاء المقدارية انما يجري فيها برهان التطبيق لان منشأ انتزاعها موجود
في الخارج واما تلك العدميات فمنشأ انتزاعها الذهن لا غير ثم لا يخفى عليك ان هذا البيان يجري
في اعدام المعدودات ايضا اذ كما ان الاكثر بالذات مستلزم للاقل بالذات فكذا الاكثر بالعرض مستلزم للاقل
بالعرض وكما ان عدم الاقل بالذات مستلزم لعدم الاكثر بالذات كذا عدم الاقل بالعرض
مستلزم لعدم الاكثر بالعرض فلا يرد ان الامر الزائل لا ينحصر في العدد فيجوز ان يكون الادراك
زوال امر آخر غير العدد قوله فتبين بهذا الخ وايضا تبين ان العلم متصف بالمطابقة
واللامطابقة والازالة لا تتصف بهما ثم قوله ولان كون العلم تحصيلا الخ
الاستدلال عليه ثانيا في غاية من الوهن لانا اذا التفتنا الى ما يتوقف على النظر لا ينحصر

توجيه ان العلم على تقدير كونه زوالا للاثر ليس نفس الازالة والزوال بل هو نفس الزائل
كما انه اذا كان حصول صورة ليس نفس التحصيل او الحصول بل هو نفس الحاصل فكما ان
الحاصل من حيث انه حاصل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه حاصلا فكذا الزائل
من حيث انه زائل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه زائلا فافهم والتوقف على النظر غير الحصول
به سواء كان التوقف بمعنى الترتب او بمعنى لولا لامتنع فان ما يحصل بشيء لا يلزم ان يكون مترتبا عليه ومتعلقا به

[illegible]

قوله فظهر ان العلم يحصل الصورة

العلم ... لا ان لا شي من العلم ... والزوال

حتى ... الاخرى قائم ... الثاني

والاستلزام ... لا يصح الانصاف

ان زوال ... بالمطابقة

لمعلوم ... المطابق ... المعلوم ولا شي من

والاستلزام ... المعلوم بان ... المعلوم بالمطابقة

يحصل صورة ... المطابقة للمعلوم

ان الزوال المروي ... عليه العلم ...

قوله وايضا يتبين ان العلم ...

عليه الفناء ... السند بالتفصيل

ان المحشي المحقق ...

العلم منصف ...

مقتضية للانصاف بالمطابقة واللا مطابقة

كيفية في العلم الحضوري ...

[illegible]

لان ما يحصل بالاستدلال لا يكون بديهيا

والوجدانيات من البديهيات

الوجدانية فكيف يصح الاستدلال عليه

كون العلم تحصيلا ...

جواب سؤال مقدر تقرير السؤال ان

قوله اولا الاستدلال ...

الاعتبار في ...

[illegible]

عليه العلم والجهل ... ان الاستدلال

عليه لا ينافي كونه من الامور الوجدانية

والاستلزام كونه نظريا لان النظري

ما يتوقف على النظر اي لا يحصل

بدونه لا ما يحصل بالنظر ...

فكون العلم تحصيلا بديهيا ... ان يكون

حاصلا بعد الدليل ...

عليه ...

[illegible]

۵۹

## الحواشي المتعلقة بالصفحة المستقلة ٦١ من رسالة

قوله ... عطف على حصول ... وتوضيحه ان اللازم من عدم كون المعلوم موجودا في الخارج ان لا يحصل المعلوم في الذهن السائل حتى يلزم على مذهب المتكلمين بل يجوز ان يكون المعلوم الذي ليس بموجود في الخارج صفة بعض المدارك العالية كالعقل والنفوس المجردة الفلكية ويكون وجود المعلوم فيها

الى البيان الذي صرح به المحشي من ان المحاصل الاول ... الخ وبالجملة هذا البيان ضروري على كل تقدير سواء كان العلم عبارة عن نفس الحاصل او عن نفس الحصول فقد ... بالظن ١٢ حاشية ... والا فلا ... مثل هذا الظن ١٢ حل ... در ...

قوله اشارة ... ان الاتصاف بالمطابقة واللامطابقة لا يخص في الصورة

قوله اما الاتفاق ... لا يوجد من ذكره ... لا يطال ... المستقر بات لا ابطال ... الاقتصاد ... لا ابطال ١٢ مولوي حسين بن محمد ...

الماسبق فيلزم ان يكون لكل معلوم امر في العقل يطابقه وهو العلم به دون العلم بما عداه

قوله لما سبق اي والا لكان العلم باحدهما عين العلم بالآخر وذلك لان الحاصل الوحداني لم

الا حصول واحد وهو اخر لوكان الحاصل عند العلم بهذا عين الحاصل عند العلم بذلك يلزم

تحصيل الحاصل او غير التحصيل الاول وانا نشاهد ان النفس في ان واحد لا تتوجه الى شيئين قوله

فيلزم ان يكون الا فان قلت يجوز ان يكون ذلك الامر العقلي مما لا يجري فيه المطابقة واللامطابقة

كالاضافة بين العالم والمعلوم على ما هو مذهب جمهور المتكلمين قلت العلم يتصف بالمطابقة

واللامطابقة كما يشهد به الضرورة فيلزم ان يكون لكل معلوم امر مطابق له هذا لكن لقائل

ان يقول فح لا حاجة الى ما ذكره من المقدمات بل يكفي ان يقال العلم متصف بالمطابقة

واللامطابقة وغير الصورة الحاصلة لا تتصف بهما فتدبر وقد يقال العلم ليس نسبة بين العالم

والمعلوم لان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ونحن ندرك ما ليس موجودا في الخارج فلا بد له من تحقق

اذ ليس له وجود في الخارج فهو في الذهن فاعترض عليه بانه يجوز ان يتحقق ذلك في بعض المدارك العالية

---

هذا البيان على تقدير ان يكون العلم عين الحاصل اضافة بين اي لا يمكن ان يتوهم على هذا التقدير ان العلم بهذا و

الحاصل بحصول والعلم بذلك هو هذا الحاصل بحصول اخر فهو اشارة الى انه يمكن ان يقال العلم على تقدير ان يكون بزوال

[illegible]

مولوی محمد حسین

وانت خبير بان الاشياء المدركة لنا الغائبة عن اذهاننا او عن حسنا في الخارج لا تنحصر علمنا

مردود على الاعتراض السابق

بها كما يحكم به البداهة فذلك النحو النحو المحقق ليس كافيا وهذا اي ما ذهب اليه المحققون

اي بالاستشهاد في الاذهان العالية

ان المعلوم بالذات هي الصورة العلمية

وبيانه ان العلم صفة ذات اضافة فلا بد من ان يتحقق المعلوم عند تحققه ونحن نعلم بالضرورة ان علمنا

بالاشياء الغائبة عنا لا يزول بزوال تلك الاشياء في الخارج فالمعلوم بالذات هي الصورة الموجودة في الذهن

اي الاشياء الغائبة عن المدرك الموجودة في الخارج الحاضرة عند الحواس

لا ما هو موجود في الخارج لكن ينبغي ان يعلم انها معلومة بالذات من حيث هي هي لا من حيث انها مكتنفة

اي الصورة

بالعوارض الذهنية ولا احتياج الى الثبات الوجود الذهني بل لا يتصور انكاره وتحقيقه ان المشهور بين اهل

اي وان لم يكن المعلوم بالذات هي الصورة من حيث هي

الاذهان من ان العلم الحضوري علم بالذات لكون معلومه اي الصورة الذهنية معلوما بالذات والعلم الحصولي

علم بالعرض لكون معلومه اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض ليس بشيء ونشأ عن اهمال هذه الدقيقة واشتباه

احد العلمين المتغايرين بالآخر لان ههنا علمين الاول علم متعلق بالماهية من حيث هي هي مع

قطع النظر عن العوارض الذهنية والخارجية وهي معلومة بالذات والماهية من حيث انها معروضة بالعوارض الخارجية

معلومة بالعرض فهذا العلم حصولي لانه ليس الا بحصول صورة شيء في العقل والثاني علم متعلق بالعلم الاول الذي هو الغائب

بنا وسبب الانكشاف فينا وذلك العلم حضوري لانه صفة النفس وعند النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري كما تقرر في موضعه

# الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسلة ٦٢

بالاعتبار الاول بل يكون المعلوم بالذات هي الصورة ١٢

الصورة المكتنفة بالعوارض الذهنية ولا ريب في ان الصورة المكتنفة بالعوارض الذهنية لا توجد الا في الذهن فـ لا يحتاج الى اثبات الوجود الذهني بل لا يتصور انكار الوجود الذهني كما لا يتصور انكار الوجود الخارجي واللازم باطل فان الجم الغفير من المتكلمين ...

الاعتبارين للصورة في الذهن وغفل عنه ... قوله وبهذا اي بما ثبت ان المعلوم بالذات في العلم الحصولي هي الصورة من حيث هي لا من حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية ١٢ قوله وبهذا ... ان المعلوم بالذات ... بالذات والعلم الحصولي ...

الحضوري علم بالذات ... ان معلومه هو الصورة الذهنية وهي معلومة بالذات ومعلوم الحصولي هو الصورة الخارجية وهي معلومة بالعرض ... لان معلوم الحصولي ... الخارجي بل الصورة الذهنية معلومة فالواجب ...

بالتشخص الخارجي والتشخص الخارجي معلوم بالعرض فالعلم الحصولي علم بالعرض مطلقا والعلم بالذات انما هو العلم الحضوري ولم يفهم ذلك البعض ان للصورة الذهنية مرتبتين اي في مرتبة نفس الذات معلوم للعلم الحصولي وفي مرتبة الاكتناف بالعوارض علم حصولي ومعلوم للعلم الحضوري

النفس بذاتها وصفاتها ... الانضمامية حقيقية للنفس ... قوله لانه صفة اي صفة الذهنية الى صاحبه ... قوله ... في الصورة ... الحضوري ... ان العلم والمعلوم في العلم الحضوري ...

علم حضوري فتأمل ١٢

الحواشي
المتعلقة بالصفحة الرابعة
صـ ٦٥

وذو الف هو المراد بحصول صورة الشيء في العقل ويجب ان يكون هذا العلم اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر او غير مطابق جازما او غير جازم فيشمل جميع التصورات والتصديقات فان المنطق انما يبحث فيه عن المعاني الكلية الشاملة ... وعن انصار ... اذا تقرر هذا فنقول فسر التصديق بامرين احدهما بانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل وهو بهذا المعنى الاعتباري

فان للمناقشة فيها مجالا اقول وذلك هو المراد بحصول الصورة فالمراد بحصول الصورة الصورة الحاصلة اذ المطابقة

واللامطابقة انما هي متحققة فيها وهذا يدل على ان مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة

كما حققناه قوله ويجب ان يكون اه انما لو يعم العلم بحيث يشمل التصورات ايضا لان شمول

العلم لها ظاهر بخلاف شموله للتصديقات الغير المطابقة وغير الجازمة فان شموله للتصديقات

المطابقة والجازمة وان كان ظاهرا لكن اورده بواسطة مقابليهما قوله فسر التصور اه التصور

بالتفسير الاول كان في صرافة العموم ومحوضة الاطلاق حتى يتعلق بكل شيء ويصدق على نفسه

ونقيضه بالحمل العرضي والتصور بالتفسيرين الاخيرين وان كان يتعلق بكل شيء على ما ذهب اليه

المحققون وللذا قيل لا حجر في التصور لكن لا يصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي على جميع التقادير

---

فنقول ان يقول المدارك العالية مع ما فيها من الصور العلمية على التحقق الاشياء الخارجية والذهنية وعلى تقدير انتفاء ...

انتفاء العالم ... ونحن ... لهذا الوهم كما زعم ... ان نوع ... السلام ... على ...

ولو لم يكن فلك ... انه ... الى ... الوهم ... لان كل واحد من الصورة الحاصلة ونفسها ...

العقلية دون الموجودة الخارجية وهذه الصورة الحاصلة من الشيء مع اعتبار عدم الحكم والصورة الحاصلة من الشيء مع ...

الحكم ... على الصدق على تقدير ان يكون ... او ... مع الحكم ...

مرادف للعلم وثانيهما انه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فقط وهو محتمل لوجهين احدهما حصول صورة الشيء مع اعتبار عدم الحكم وثانيهما حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير الثاني لانه جاز ان يكون مع الحكم وانحصر منه بالتفسير الاول لانه يجوز ان يكون مع اعتبار الحكم وفسر التصديق باموراحدها بانه عبارة عن الحكم ونسب هذا التفسير الى الحكماء وفسر الحكم بثلث تفسيرات احدها بانه عبارة عن انتساب امر الى اخر ايجابا اوسلبا ..

قوله مرادف للعلم اي العلم الذي هو مورد القسمة قوله وهو محتمل لوجهين اه هو غير محتمل للوجهين الاخرين اي حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وعدمه وحصول صورة الشيء مع عدم اعتبار عدم الحكم لعدم ملائمتها للساذجية ومقابلة الحكم قوله وهو بهذا التفسير اه لا يخفى عليك انه بين النسبة بين الوجهين والتفسيرين بحسب المفهوم ويظهر منه بحسب الصدق ايضا قوله احدها بانه عبارة عن الحكم اعلم ان الحكم يطلق على معان اربعة الاول جزء القضية اي وقوع النسبة اولا وقوعها والثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث اشتمالها على ربط احد المعنيين بالاخر وسلب الربط والرابع التصديق على مذهب البعض قوله وفسر الحكم اه الحكم انما هو بالتفسير الاول على الحقيقة وبالتفسيرين الاخيرين على المجاز ثم لا يخفى ان الاذعان والقبول ايضا من تفسيراته كما يدل عليه ما قال في شرح المطالع

فيه لف ونشر مرتب لتعلق الاول بالاول والثاني بالثاني ١٢ منه وفيه انه لا يفهم من تبيين النسبة بحسب المفهوم النسبة بحسب الصدق فكيف يصح قوله ويظهر منه بحسب الصدق ايضا الا ان يقال المباين النسبة بحسب المفهوم علم بالالتفات الى الخارج النسبة بحسب الصدق ١٢ منه

# الحواشي المتعلقة بالصفحة ٧٦ سنة

١٣ عن الحكم والثاني اعم من الاول واخص من الخامس والخامس اعم من الثالث اعم منها والرابع اعم من الثلاثة الاول فالتصور فقط يحتمل للاولين دون الاخيرين لمنافاتهما الساذجية اما منافاة الاول منهما لها فظاهر لاعتبار العلم بعدم فهو في مرتبة الاطلاق المحض عن الحكم يباني الساذجية اي في مرتبة التجريد بعدم الحكم واما منافاة الثاني فلانه

الحواشي المتعلقة بالصفحة ٧٩

[illegible]

انما موجودة في الذهن وهي ليست حكما بمعنى جزء القضية بل بمعنى التصديق ١٢

ثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة لا عن الانتساب لان الانتساب غير العلم الانفعال

قوله وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة ايراد هذا التفسير في هذا المقام غير مناسب لان الكلام

في انحاء معنى التصديق لا الحكم بمعنى جزء القضية قوله لان الانتساب كما لا يخفى

ما يرد فانهم قد قالوا ان العلم انفعال والمذهب المنصور في العلم انه من مقولة الكيف كما تقرر

في موضعه ولعله اراد ان العلم حاصل بالانفعال العلمي ... هذا مشهور اورده

الشيخ في الشفاء ... واجاب عنه ... الا ان ... من مقولة

الا موجود ... فان كان ... اعراضا

فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر ... فما ... في ... النفس

ما هي ... الجواهر الحالة في ... النفس ... ان ما

الجوهر بمعنى انه موجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصورة موجودة لا ماهية

الجواهر الصورية فانها ماهية من شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

---

لا يخفى ان الانسب ... من الانفعال الانفعال او نفس ... المراد ... ان ... ا

موجود في الذهن ولا شك انها ... ان او ... الاولى ... لا يحتمله

ما اورد في الحاشية الاولى ان ايراد هذا التفسير ... غير مناسب ١٢ منه

أي أن هذه الماهية معقولة عن أمور موجودة في الأعيان أن تكون لا في موضوع وأما وجوده
في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر أي ليس حد الجوهر أنه
في العقل لا في موضوع بل حده أنه سواء كان في العقل أو لم يكن فإن وجد في الأعيان ليس
في موضوع انتهى لا يخفى عليك أن القول بعرضية الصورة الجوهرية مناف لحصر العرض
في المقولات التسع لأن المقولات أجناس عالية متباينة بالذات اللهم إلا أن يكون مراده
حصر الأعراض الموجودة في الخارج

إشارة إلى أن هذا الجواب غير تام وذلك لأن التحقيق عندهم أن الإضافة وغيرها من المقولات
النسبية ليست موجودة في الخارج والصواب في الجواب أن يقال مراده حصر الأعراض الموجودة
في نفس الأمر والموجود هاهنا أمران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي وكل
منهما مندرجة في مقولة الأولى في مقولة الكيف والثانية في مقولة أخرى من مقولات الجوهر وغيرها كما
سينكشف عنك غطاؤه وأما الحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث أنها مكتنفة بالعوارض
الذهنية بأن يكون التقييد داخلا والقيد خارجا أو بأن يكون كل منهما داخلا أي المركب من
العارض والمعروض فلا شك أنها من الاعتبارات الذهنية وليس لها وجود في نفس
الأمر كما لا يخفى على من له أدنى مسكة ولما كان الاطلاع عليه موقوفا على كلام
سيأتي بعد ذلك لم نورده ها هنا وأوردنا الجواب الغير المرضي وأشرنا إلى عدم الارتضاء ١٢
منه رحمه الله.

الحواشي المتعلقة بالمغنية

هندية

الذهنية دون الموجودات الخارجية لكنها ليس عليها عند احد لو مسامحة فلا يتيسع فيها بو بعيد وبيانه من ان العلم حقيقة انما هو الحالة الادراكية واما الحقيقة الماخوذة على الوجه الاول كما ذهب اليه المحشي او على الوجه الثاني كما هو مذهب السيد السند وبناءه فهي تعد عليها مسامحة من قبيل اطلاق

المعقولات التسع فصارت الحاصل انها بالاجمع بعضها العرض الموجود في الخارج مستقلا او ما هو فيه العاية اذ لما كان واجاب عنه الاستاذ والعلامة في الخارج فمع الادوية عليه ما اورده الحشي لم يوجد في الخارج كما العلم ووجود بعضها يعني انه لا يوجد خارجا عن التسع لان الخارج منحصر في التسع العرض في

قوله اي الامر الكلي من العارض والمعروض الخ اي ان اريد بالعارض المعنى الذي هو معنى غير مستقل العقلية الذهنية المستقلة الا العوارض الذهنية وان اريد به لا الحقيقة للطبيعة واريد بالاجمال في الصورتين الدخول في العنوان مسلم ان الحقيقة الحاصلة في الذهن يغيرون من الاعتبارات

قطع النظر عن الاعتبار وكونه عرضا لا يمكن ثم العرض في المقولات التسع لان العرض المنحصر المعقولات التسع هو العرض الموجود في نفس الامر قطع النظر عن اعتبار الذهن ... قوله لما كان الا ان يقال الخ ان يؤيد بحمل مقدر تقرير الداخل فاذكر المحشي الجواب لما كان صوابا ... الجواب التحقيق المشار اليه

اللهم آه تقرير المدفع مستغن عن الشرح ١٢ مولوي محمد ظهور الله مدظله

١٧

الحاشية

المتعلقة بالصحيفة الاولى ...

مولوی محمد ... سلمه ... 

... بالسمين غير مفيد ...

رفع الشبهة ... الاشكال ...

... المعلوم في ... 

... العالم والحاصل ...

... الامر ... 

... الماهية ...

سوال ... الاعلى ...

... المصدر ...

... المشهور باخوند

الصالحين

[illegible]

وما اورد على الحصر من النقض بالوحدة والنقطة فدفوع لان الوحدة ليست
من الموجودات الخارجية والنقطة من مقولة الكيف كما صرح به الفارابي في التعليقات
حيث قال النقطة كيفية في الخط وهو مثل التربيع لانها حالة للخط المتناهي ثم ههنا
اشكال اخر وهو ان العلم من الكيفيات النفسانية فيلزم ان يكون الشيء الواحد
جوهرا وكيفا مع انهما متباينان وصدقهما على شيء واحد ممتنع وقد اجاب
عن الاشكال البعض من المتاخرين بالفرق بين القيام والحصول بان ما هو جوهر
معلوم وحاصل في الذهن وموجود فيه وما هو عرض وكيف علم وقائم
بالذهن وموجود في الخارج وحاصله مما يظهر بالتامل الصادق

وكذا شك ان القائم بالذهن لما كان علما يجب ان يكون صورة مطابقة للمعلوم
فاما ان تكون مغايرة له او متحدة معه والثاني باطل والا لعاد الاشكال ويرجع الى
السفسطة لثبوته في الحاصل في الذهن فتعين الاول فالقائم بالذهن شبح
المعلوم كما ان الحاصل في الذهن نفس حقيقته واما تسمية احدهما بالقائم والآخر
بالحاصل فليس بمفيد كما لا يخفى اه منه

ان القائم بالذهن شبح للمعلوم ومثال والحاصل في علم المعلوم بنفسه فهو جمع بين

المذهبين فانت تعلم انه قول بالاشباح مساق على سبيل التحقيق بل المنازع الذي يقول

يقضي بامتناع هذا التعليل بناء على ان الاشياء بالعلم الاشراقي منشأ الانكشاف ولا شك

ان الصورة الحاصلة كافية في الانكشاف كما يشهد به الحدس انما منشأ الانكشاف

هو الصورة الحاصلة فلو فرض ان يكون القائم بالذهن ايضا منشأ الانكشاف

لزم ان يكون الحاصل في الذهن بلا مرية ان يكون ذلك الصورة علما عرضا وكيفا كما انقطعت

ثم ان الاشباح المقولة [illegible] بالجسم [illegible] في الذهن [illegible]

ولهذا اتفقوا على ان مرتبة الماهية مرتبة الوجود وتابعها ولا يخفى

عليك ان هذا المذهب يناقض ما هو المسلم عند العقل من ان الماهية وذاتياتها

لا تختلف باختلاف الظروف واساء الوجود والعقل يحمل على الماهية من حيث هي

على ان هذا القائل لما يقول بانقلاب الجوهرية او بقائها فالاول يجيء في هذا

الا ان القائل بمجيء الشبح والمثال ويقول لنا بقي الاشكال سواء قال ان مرتبة الوجود مقدمة

على مرتبة الماهية فهو اولى باطل لان مرتبة الماهية مرتبة المعروض ومرتبة الوجود مرتبة العوارض

قوله والجواب الضمير المجرور يرجع الى ما الاشكالين المذكورين وهما لزوم كون الشي الواحد جوهرا وكيفا ولزوم كون الشي الواحد جوهرا وعرضا ... يعني ان الضمير يرجع الى حصول الاشياء ... وجود الاشكال كما هو الظاهر ... الاشكال بان اللازم ... على التقادير

قوله ... اي علم متجددة ... السيد الصدر من كون الشي جوهرا في الخارج وعرضا ... في الذهن ...

على ان الماهية الموجودة في الخارج ... الوجود وقابلة للوجود ... يصير موجودا ... فاذا انقلب الماهية ... الشي الموجود في الخارج كان جوهرا ... ووجوده الذهني ...

ماهية اخرى في ... ورد ... الانسان في الخارج ... لكن ... ان الصورة ... كانت في الخارج جوهرا ... والصورة التي في الذهن ... الانقلاب ... في الذهن ...

مولوي ... سلمه

## الحواشي المتعلقة بالصفحة المشتركة بعينه

قوله بالمعنى الآخر وهو عدم المقيد اي عدم وجود العارض في مرتبة المعروض

قوله وذلك لانه يمكن ان يكون مرتبة المعروض خالية عن وجود العارض ان لا تكون مساوية عن وجود العارض

المتحقق ذلك السلب في مرتبة المعروض بان يتعلق الظرف بالسلب لا بالوجود فلا المعروف بان وجود العارض ليس في مرتبة المعروض فقد اعترف بان نقيض وجود العارض في مرتبة المعروض على طريق نفي المقيد متحقق فقد تحقق احد النقيضين فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في مرتبة المعروض تحول بتحقق

بان يكون الظرف متعلقا بالوجود للسلب وليس نقيضه سلب وجود العارض المعروض على طريق نفي القيد سلب وجود العارض في مرتبة المعروض بنفي التقييد فلا يلزم تحقق فان وجود العارض في مرتبة المعروض وعدمه ليسا بنقيضين في مرتبة المعروض ان النقيضين اي الوجود العارض لمنع تحقق ارتفاع النقيضين حاصل

الاقتضاءات الوجودية والعدمية سواء كان العدم بمعنى السلب المحمول او السلب البسيط خارج عن مرتبة الماهية فتكون مرتفعا عنها بمعنى انها ليست عينها ولا جزأها فارتفاع النقيضين في المرتبة يرجع الى ارتفاع عينية كل واحد من النقيضين للماهية وارتفاع جزئيته

قوله لانه ليس شيئا منها ارتفاع النقيضين بحسب الحمل الاولي فان نفي الماهية لا يرجع الى ارتفاع الاثبات والنفي ارتفاع النقيضين عن مرتبة الماهية

قوله وكذا ارتفاع السلب البسيط

ولا شك ان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العوارض

لا يقال نقول اذا كان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة فيكون عدمه في تلك المرتبة والا لزم ارتفاع النقيضين فيها مع انه ايضا من العوارض حال كونه مضافا الى المعروض فنقول العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي والعدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب البسيط وايضا ارتفاع النقيضين المستحيل انما هو ارتفاع النقيضين في نفس الامر واللازم ههنا ارتفاعهما في المرتبة وهو ليس بمستحيل لانه يرجع الى ارتفاع المرتبة عن النقيضين مثلا ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة وجود العلة يرجع الى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه وهذا كما تراه ليس بمحال وتحقيق المقام ان نقيض الوجود في المرتبة سلب الوجود فيها على طريق نفي المقيد لا السلب البحت المتحقق بذلك السلب فيها اعني النفي المقيد فالقول بان الوجود ليس في المرتبة هو بعينه قول بتحقق نقيض الوجود فيها على الطريق المذكور فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في المرتبة يقول بتحقق عدمهما فيها من حيث لا يدري به مع ان استحالة سلب النقيضين ليس بخصوصية ظرف دون ظرف بل هو في نفسه محال في اي ظرف كان كما يشهد به الفطرة السليمة كيف وارتفاع النقيضين في ظرف يرجع الى اجتماعهما في ذلك الظرف اذ يتحقق سلب الوجود في ذلك الظرف عند نفي الوجود عنه ويتحقق سلب سلب الوجود فيه عند نفي سلبه عنه واما التمسك بان سلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عنهما فناش عن اشتباه احد معنيي العدم بالمعنى الاخر لان الكلام ههنا في سلب الثبوت ونفي المقيد لا السلب الثابت والنفي المقيد فسلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عن احد النقيضين وسلب سلبها عنه وهو بين الفساد ضرورة امتناع خلو كل من الوجود والعدم عن ان يكون له مرتبة لا يكون له ذلك الامر وسلب وجود المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه [illegible]

فان قلت التقدم عند القوم منحصر في التقدمات الخمسة المشهورة وتقدم المعروض
على العارض ليس شيئا منها اما التقدم بالزمان والتقدم بالشرف فظاهر واما
غيرهما فلان التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود والتقدم بالعلية تقدم بحسب الوجوب
والتقدم بحسب الرتبة ما يصح فيه ان يكون المتقدم متاخرا والمتاخر متقدما
قلت هذا التقدم وراء تلك التقدمات كما صرح به المحقق الطوسي في نقد التنزيل
وقد عبر الشيخ في الهيات الشفاء عن هذا التقدم بالتقدم بالذات وبعضهم عبر عنه
بالتقدم بالماهية والقوم انما حصروا التقدم الذي هو بحسب الوجود وقد اجاب
بعض المحققين عن كون العلم جوهرا وكيفا بان عدهم العلم من مقولة الكيف
على طريق المسامحة وتشبيه الامور الذهنية بالامور العينية وهذا ايضا كما ترى نازل
عن التحصيل وبعيد عن التحقيق واجاب بعض الافاضل عن ذلك بان العلم
كيف بمعنى العرض العام وهو اعم من المقولات اذ الكيف الذي هو المقولة معناه
ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ولا يكون تعقلها موقوفا على
تعقل الغير ولا يكون فيها اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة والكيف

قوله بعض المحققين اي المحقق الدواني في الحواشي القديمة على شرح التجريد

قوله عن كون العلم جوهرا وكيفا اذا اتحد العلم بالجوهر بناء على حصول الاشياء بانفسها اتحاد العلم والمعلوم بالذات واختلافهما بالاعتبار في اتحاد الوجود يكون العلم من الكيفيات النفسانية في المذهب المنصور ١٢ محمد عبد الحليم رحمه الله

الحواشي المتعلقة بالصفحة المذكورة

قوله التشبيه للامور الذهنية يعني ان القول بان العلم من مقولة الكيف تشبيه للامور الذهنية بالامور الخارجية في كونها موجودة في الخارج والكيف مقولة من المقولات الخارجية

كيف يكون تقدم الجنس على الفصل ان تقدم الجنس على الفصل بالطبع والنوع ليس تقدما بالطبع عندهم بل هو تقدم آخر يسمى التقدم بالذات ولا يسلم انحصار التقدم في الخمسة المشهورة فقد يكون بالوجود وليس المراد ان التقدمات الخمسة لا تكون الا بالوجود بخلاف

حقيقة لان المقولات اقسام للموجود الخارجي فلا يلزم كون الشيء الواحد جوهرا وكيفا حقيقة وكيف مساحة وما علم ان العلم من مقولة الكيف فانه القائم بالمعروض في العين والانقسام الى المحل بعدم اقتضاء القسمة والنسبة

الى ان العلم من المقولة الكيف ليلزم دخول شيء واحد تحت المقولتين ١٢ مولوي سميع حق قوله ولا اقتضاء النسبة حتى يخرج باقي المقولات الاضافية والنسبية الحد على المحدود جمعا ومنعا ١٢ مولوي سجاد الدين رحمه الله

٧٥

٦٠

الذي هو عرض عام واعم من المقولة هو عرض موجود في الموضوع بحيث لا يكون
تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة
ولا يخفى عليك ان ذلك بعد تسليم ان القوم يطلقون الكيف على هذين المعنيين
يشكل بالصورة الجزئية الحاصلة من الاضافة المخصوصة او المقدار المتشخص مثلا
وانا نقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق الاشياء اذا حصلت
في الاذهان يحصل لها وصف وهو ليس بحاصل لها وقت كونها في الاعيان
ويحمل ذلك الوصف عليها فيقال مثلا الانسان صورة علمية وعلم ولا شك
ان المحمول في تلك القضية ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا له والا لكان محمولا عليه
على تقدير كونه في الخارج ايضا ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود
فهذا الحمل حمل عرضي مثل حمل الكاتب على الانسان فالعلم حقيقة هو عين الحاصل في
الذهن وهو ليس الا من مقولة الكيف لصدق رسم الكيف عليه فما وجد في
الذهن عرض لانه موجود في الموضوع وتابع للوجود الخارجي لانه متحد معه في الماهية
النوعية فهو ان كان كيفا فذلك ايضا كيف وان كان جوهرا فذلك ايضا جوهر وهكذا

واطلاق العلم على الحاصل في الذهن من قبيل اطلاق العارض على المعروض مثل اطلاق الضاحك على الانسان فالعارض ليس الا عرضا من مقولة الكيف والمعروض ليس الا عرضا تابعا للموجود الخارجي ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام اذ ههنا قد تحيرت الافهام واختلفت الاقوام وزلت الاقدام

تمت

خاتمة الطبع بعون الملك العلام الذي جعل المنطق وسيلة لافادة ما في الجنان من المعقولات وفضل الانسان بشرف العلم على سائر انواع الموجودات فقد استتب طبع الحواشي الزاهرة على الرسالة القطبية بتحشية السميدع اللوذعي الهمام الالمعي عالي المناصب رفيع الشان مولانا المولوي محمد الله داد خان دام فيضه بالامتنان في اوائل جمادي الاولى من شهور سنة سبع وثمانين بعد الالف ومائتين من هجرة نبي الخافقين على هاجرها التحية بتمامها [illegible] في مطبع [illegible] الواقع في الكانفور صانها الله عن الآفات والشرور وكان هذا الطبع المطبوع لامر معدن المروة مخزن الفتوة جامع العلوم العقلية والنقلية كاشف [illegible] مولانا [illegible] حسين [illegible] في المطبع [illegible] باهتمام الاقل الراجي الى الغفران محمد عبد الرحمن بن الحاج محمد روشن خان اسكنه الله في روضة الرضوان

تتمة القول بالعلم من مقولة الكيف

قوله فالعارض

مولوي محمد حسن

# الحمد لله عند كرام الناس مقبول

اعلموا ايها الطلاب انه لما فرغ النساخ من نسخ هذا الكتاب بحضر كاتبه فقد عند هذا الاقل من افراد الانسان فعاينت فيه نوعا من الخلل في النقصان

**اما الاول** فهو انه بعد الاسم الفخيم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم مد ظله وعم فيضه او غيره مما يدل على حياته المفيضة لفيضه العميم مقام رحمه الله او ادخله الله جنات النعيم وعذره جهل الكاتب لمجاورة مولانا الممدوح بجوار رحمة ربه الغفور الرحيم ولو اعتذر من قبله لدفع هذا الخلل بانه ايماء الى نيله مقام الشهداء الذين في حقهم قال عز من قائل ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ لانه رحمه الله مات مريضا ومن مات مريضا مات شهيدا الحديث لامكن **واما الثاني** فانه في بعض المقام ترك من اول اعلام الاعلام ما يدل على التعظيم والاكرام فعذره بانه التزم ابتداء كل حاشية من صدر السطر وابتدائه وانتهاءه على انتهائه فلاجل هذا المرام في بعض المواضع لم يسعه المقام التحرير ما يدل على التكريم والاحترام والمحو والاثبات لاصلاح هذه النقيصة من كل صحائف الكتاب كما علم في غاية الاشكال فلا جرم بحكم الضرورة تركته على الحال فان الضرورات تبيح المحذورات والله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات

| | كشف الرموز المرقومة في الحواشي الكاشفة للخبايا والغواشي |
|---|---|
| بحر | نكتي من حاشية بحر العلوم مولانا عبد العلي المرحوم غفر له الله الحي القيوم |
| حسن | رمز من حاشية لاحسن افيض عليه شآبيب الرحمة والمنن |
| عماد | شارح عن شرح مولانا عماد الدين اعلى الله درجته في اعلى عليين |
| مبين | كناية من تعليقات مولانا محمد مبين بعثه الله في زمرة الشهداء والصالحين |
| ظهور | مشعر عن الحل لمولانا ظهور الله برد الله مضجعه وطاب ثراه |
| ولي | اشارة الى تحرير مولانا ولي الله جعل الله الجنة مثواه |
| فضل | تنبيه على افادات مولانا فضل امام جعل له الله دار المقامة دار السلام |
| احمد | اشعار عن حواشي قاضي احمد علي السنديلي غفر له الله العلي |
| رستم | منبئ عن تحريرات مولانا رستم علي عفا عنه الله القوي |
| ارتضا | كاشف عن شرح قاضي ارتضا عليخان اسكنه الله بحبوحة الجنان |
| عبد الحليم | مرموز لحل الحافظ الحاج مولانا محمد عبد الحليم ادخله الله جنات النعيم |
| ملخص | ايماء الى خلاصة الحواشي للعلماء الاعلام اقامهم الله في وسط دار السلام |
| امداد | مشار به الى فوائد جديدة وعوائد مفيدة لمولانا امداد خان ادام الله ظله وفيضه بالجود والاحسان |

## الالتماس

لما كان هذا الكتاب داخلا في دفتر المحكمة العالية گورنمنت كلكته التي هي دار الامارة فلا يطبعه بدون اجازة هذا العبد المفتقر الى الله محمد فضل حسن الى المطابع وارباب التجارة وليعلم انه مطبوع في المطبع النظامي الواقع في الكانپور فقد ختمته بخاتمي ورسمت علامة خطي على الختم صونا عن مكاره الدهور

الراقم

عبد المفتقر الى الله حاجي محمد روشن خان حنفي بقلم خود

